العلوم السياسية

د. مصطفى كامل السيد

(المدير التنفيذي لشركاء التنمية

للبحوث والاستشارات والتدريب - مصر)

العلوم السياسية

د. مصطفى كامل السيد

مقدّمة

هل يمكن إخضاع السياسة للدراسة العلمية، أم أنها باعتبارها نشاطاً إنسانياً يقوم على الاختيار الذي تتعدّد بدائله باختلاف الأشخاص واللحظات التاريخية معاً لا يمكن أن تندرج ضمن قواعد محددة يمكن التنبؤ بانطباقها من جديد على أشخاص ولحظات تاريخية أخرى لو تكرّرت الظروف التي جرت فيها هذه الاختيارات في المرّة الأولى. ؟

في القرن العشرين بدأ النظر إلى السياسة كموضوع للدراسة لا يحتمل الأخذ بالأساليب المعروفة في العلوم الطبيعية، ثم عرف في العشرينيات وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ما شاء بعض المشتغلين فيه أن يسموه بالثورة السلوكية، وهي التي استهدفت إخضاع الظاهرة السياسية للدراسة العلمية ـ بناء على تعريف محدّد للعلم يقصر مناهجه على تلك التي تأخذ بها العلوم الطبيعية و يستبعد سواها من المناهج التي كانت تأخذ بها حتى ذلك الحين الدراسات الاجتماعية والإنسانية ـ ودعت إلى التحرّر

من تأثير القيم التي قد يتبناها الباحث عند اختياره لموضوع بحثه أو تفسيره لنتائجه. لكن هذه النظرة إلى دراسة السياسة لم تنل قبول كل المشتغلين في دراسة السياسة، إذ ارتفعت الأصوات المعارضة لهذا التوجّه. وقد مرّت هذه المعارضة بمرحلتين، ظهرت أولاهما في السبعينيات، وعرفت بما بعد السلوكية، وأنصارها رأوا ضرورة الاعتراف بالقيم التي يتبناها الباحث، بل واستحسنت أن تكون للباحث في شئون السياسة القيم والمبادئ التي يسترشد بها، ثم ظهرت المعارضة الأشد بعد ذلك، وقوي عودها منذ الثمانينيات، امتداداً لتيار جارف عمّ الدراسات الاجتماعية بعد أن طاف بالدراسات الإنسانية ووفد إليها من عالم الفنون والعمارة والنقد الأدبي، وذلك هو تيار ما بعد الحداثة، الذي تشكّك النزعات المتطرّفة فيه ليس فقط في إمكانية أن تكون هناك معرفة علمية في أي فرع من الفروع وإنّما أيضاً في قيمة هذه المعرفة إن توافرت.

صحيح أنّ هذه النظرة لتطوّر، أو بالأحرى لدورة، دراسة السياسة في القرن العشرين تجعل من تيارات الدراسات السياسية في الدول الغربية، وبدرجة كبيرة في الولايات المتحدة محوراً رئيساً لها، على الرغم من أنّ دراسة أقسام العلوم السياسية موجودة في كافة قارات العالم، بما في ذلك القارات الثلاث: آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية التي خضعت للسيطرة الاستعمارية الغربية بكافة صورها لفترة وصلت إلى ثلاثة قرون مثلاً في أمريكا اللاتينية. لكن هذه النظرة لا تصد ر عن تحيّز مسبق لما يمكن تسميته بعلم السياسة الغربي، ولا عن إنكار لاجتهادات أبناء الحضارات الأخرى في تأمّل الظاهرة السياسية، وإنّما تصدر عن إقرار بواقع أن تطوّر دراسة السياسة في القرن العشرين قد غلب عليه ما خرج عن علمائها في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، الذين امتد تأثير إسهاماتهم إلى جامعات الدول الأخرى جنوباً وشرقاً. لا شك أنّ الدعوة إلى تحرير العلوم الاجتماعية من سيطرة المدارس الغربية الكبرى قد صدرت من علماء أمريكا الجنوبية، وأنّه قد جرى الحديث في العالم العربي عن التطلّع إلى مدرسة عربية في علم السياسة، وأنّ عدداً من أنصار الحركة الإسلامية من الأكاديميين دعوا إلى ما أسموه بأسلمة المعرفة، بما في ذلك أدبيات الدراسات الاجتماعية، لكن هذه الدعوات لم تنجح في طرح بديل لعلم السياسة الغربي، وإن كانت قد وجهت له نقداً

لاذعاً، كما أنّها وسّعت من محيط موضوعاته ومفاهيمه، وخصوصاً على يد علماء السياسة في أمريكا اللاتينية.

ويمكن أن تضاف إلى أبعاد هذا التطوّر في دراسة السياسة، من حيث المناهج والامتداد الجغرافي والموضوعات، أبعاد أخرى تتعلّق بفروع علم السياسة ذاته التي تشعّبت وأصبحت تضم فروعاً من داخله نتيجة توسّع المعرفة وانقسام الفروع الأقدم، مثل دراسة السلطة التشريعية أو القضاء والسياسة، أو انعكاساً لأهمية تجليات أخرى للنشاط الإنساني في مجال السياسة مثل دراسات الرأي العام، أو كموضوعات مشتركة بين الدراسات السياسية والدراسات الأخرى الشقيقة مثل دراسات الاقتصاد السياسي والاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي . . . إلخ.

كما يتعلّق أحد أبعاد هذا التطوّر بتنظيم العاملين في هذا الحقل في صورة جمعيات وطنية لعلم السياسة أو جمعيات قارية أو إقليمية أو حتى دولية، مثل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية أو الجمعية العربية أو الإفريقية أو الأوروبية أو أخيراً الجمعية الدولية للعلوم السياسية. ويكشف هذا البعد عن توسع هائل في عدد من يقومون بتدريس هذا الفرع من المعرفة والذي أصبح يشتغل فيه آلاف في قارات العالم الست يقومون بالتدريس والبحث وكذلك تقديم المشورة لمن يريد من الحكومات أو القوى السياسية خارج الحكم.

وسوف تناقش هذه الدراسة أبعاد هذا التطوّر من حيث المناهج والفروع والموضوعات والتنظيم دونما أي ادعاء بأنّ هذا التطوّر قد حافظ على الوحدة في دراسة السياسة من حيث حقل المفاهيم أو من حيث الاتفاق على المنهج، فصورة الدراسة السياسية كما بدت في آخر القرن العشرين لواحد من أشهر علمائها هي صورة لحقل علمي منقسم على ذاته Discipline Divided أو هي، بحسب تصويره، مقهى يحتل البعض فيه الموائد الوسطى بينما يجلس آخرون إلى موائد متباعدة، ولكنهم لا يتبادلون الحديث. (١)

استقلال علم السياسة

لا شك أنّ التفكير المنتظم في الظاهرة السياسية قديم العهد في حضارات العالم المختلفة، ومع أنّ الكتابات الإغريقية حول هذا الموضوع هي الأكثر شهرة، إلاّ أنّ المطلع على تراث الحضارات الشرقية القديمة في وادي الرافدين وفي مصر والصين والهند، وفيما تركته أدبيات القرون الوسطى في أوروبا وفي العالم العربي والإسلامي يجد كتابات عديدة حول هذه الظاهرة، سواءٌ أكانت هذه الكتابات ذات طابع تحليلي مثل كتابات أرسطو وابن خلدون، أم ذات طابع «نصائحي»، مثل نصائح حكماء مصر القديمة وفلاسفة الصين والهند لحكام هذه البلاد. إلاّ أنّ هذه الكتابات كانت واحدة من عناصر مجهود فكري أوسع، فكانت بصفة عامة واحدة من موضوعات الفلسفة سواء أكانت ما يمكن تسميته بفلسفة سياسية، أو فلسفة أخلاقية، [٢] لكنها لم تكتسب مكانة مستقلة كفرع متميّز من المعرفة الإنسانية إلاّ في أواخر القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد في عدد من الدول الغربية. وجاء ذلك انعكاساً وتأثّراً بثورة العلوم الطبيعية، وشيوع الاعتقاد المتفائل في ذلك الوقت بإمكان إخضاع كافة الظواهر الإنسانية للدراسة العلمية، على نحو ما كان يميّز العلوم الطبيعية.

والجدير بالذكر هنا أنّ موضوع الاهتمام بهذه الدراسة ليس هو الكتابات السياسية عموماً، وإنّما هو دراسة السياسة كحقل أكاديمي متميّز ومستقل عن غيره من فروع المعرفة الإنسانية. وبهذا المعنى فإذا كان تعبير علم السياسة أو الدولة قد ظهر منذ بداية القرن التاسع عشر وخصوصاً في كتابات الفلاسفة الفرنسيين أمثال سان سيمون وأوجست كونت، إلاّ أنّ تدريس السياسة كفرع علمي مستقل لم يبدأ في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلاّ في أواخر القرن التاسع عشر، وكانت كل من فرنسا وألمانيا سباقتين في هذا المجال، فنشأت في فرنسا المدرسة الحرّة للعلوم السياسية Ecole Libre des Sciences Politiques في سنة ١٨٧١، وهي التي أصبحت فيما بعد معهد العلوم السياسية بجامعة باريس Institut des Etudes Politiques كما كانت موضوعات السياسة تدرس بطريقة مستقلة ومنتظمة وفي ضوء مفاهيم متمايزة ومنهجية خاصة في إطار ما كان يسمّى بعلم الدولة Staatswissenschaft، وفي الواقع

فإنّ إنشاء مدرسة عليا خاصة بعلم السياسة في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة في سنة ١٨٨٠ كان على يد جون برجس John W.Burgess الذي كان قد تلقّى تعليمه في باريس في المدرسة الحرّة للعلوم السياسية كما تطوّر تدريس العلوم السياسية في الولايات المتحدة على يد زملائه الذين كانوا قد تتلمذوا على يد الأساتذة الألمان قبل عودتهم إلى الولايات المتحدة، ثم لحقت المملكة المتحدة بهذا الركب بعد إنشاء مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة لندن سنة ١٨٩٥ . وهكذا خرجت دراسة السياسة مع مطلع القرن العشرين كفرع علمي مستقل يتمايز عن فروع المعرفة الإنسانية الأخرى التي كانت ترتبط بها من قبل مثل القانون والاجتماع والفلسفة والاقتصاد ويبدأ مسيرة مستقلة في الجامعات الغربية أولاً ثم في جامعات الدول الأخرى بعد ذلك، وإن ظلّت جذور هذه الارتباطات السابقة تلقى بظلالها على مناهج تدريسه ومفاهيمه بعد ذلك. (٣)

من السياسة كفن إلى السياسة كعلم

حتى يمكن للقارئ إدراك عمق الدورة التي مرّت بها دراسة السياسة في القرن العشرين، فإنّ المدخل الأفضل هو الإحاطة بالمناهج التي كان يتبعها علماء السياسة في مطلع القرن، والتي ما زال بعضهم يتبعها في الوقت الحاضر، وخصوصاً في الدول التي ما زال تدريس السياسة في جامعاتها حديث العهد، وخصوصاً إذا كانت قواعد الحريّة الأكاديمية، وبدرجة أكبر مبادئ حقوق الإنسان السياسية والمدنية لا تلقى احتراماً كبيراً. لقد كانت موضوعات دراسة السياسة محدودة، وكانت معرفة علماء السياسة في الدول الغربية التي تطوّرت فيها الدراسة المستقلة للسياسة لا تتجاوز تعميمات مضلّلة، بل كانوا لا يهتمون أصلاً بالتعرّف على الأوضاع السائدة في تلك البلدان التي كان معظمها في إفريقيا وآسيا يخضع للسيطرة الاستعمارية، كما كان علماء السياسة يجلون كثيراً النظم السياسية لبلدانهم، ولا يتخذون منها موقفاً نقدياً، ولذلك غلبت المناهج الوصفية والتاريخية والقانونية والفلسفية على دراسة السياسة في ذلك الوقت، وانطلقت من تفضيل معياري للنظام الليبرالي السائد في الولايات المتحدة وبريطانيا

وفرنسا باعتباره أرقى النظم في العالم. وقد فصّل كل من جيمس بيل وروبرت هاردجريف في خصائص مناهج دراسة السياسة في مطلع القرن العشرين، واقترحا ست سمات لها هي كونها تشخيصية وصفية، وقانونية رسمية، وذات أفق محدود بالقطر أو بالثقافة. ومحافظة، ولا تهتم بالتنظير، ولا تلقى بالاً للاعتبارات المنهجية[٤]. وقد شرحا هذه السمات على النحو التالي الذي نعرضه بتصرّف.

أولاً: دراسة ذات طابع تشخيصي وصفي

كان الطابع الغالب على دراسات السياسة في هذه المرحلة هو التشخيص لسمات النظم السياسية والاستغراق في وصفها على نحو مسهب يهتم بالأسماء والتواريخ والأحداث الرئيسية في تاريخ تلك النظم وبيان الوثائق القانونية والدستورية التي تستند إليها، وشرح نمطها التنظيمي. ولم تكن هذه الدراسات تهتم كثيراً بالتحليل، وتبرز جذور هذه السمات في البناء الاجتماعي الذي يحيط بالمؤسسات السياسية أو ثقافة المجتمع الذي نشأت فيه. وفي الواقع فإن اتباع المدخل التاريخي أو القانوني لا يكفي في حدّ ذاته لتفسير غلبة هذا الطابع الوصفي، فبعض الكتابات التاريخية تهتم بالتحليل، كما أنّ بعض المدارس القانونية لا تأخذ القانون كقواعد مسلّم بها، وإنّما تبحث في جذور هذه القواعد في البنية الاجتماعية أو في علاقات القوّة السياسية السائدة في المجتمع الذي أنتج هذه القواعد، ولكن مثل هذا الاهتمام بالتفسير لم يكن شاغلاً لهذه الكتابات الأكاديمية في السياسة في تلك المرحلة. ويعد كتاب هنري ر. سبنسر عن الحكومة والسياسة مثلاً لهذا النوع من الكتابات.[٥]

ثانياً: دراسة ذات طابع قانوني ـ رسمي:

وكانت السمة الثانية لهذه الدراسات هو تركيزها على النظم القانونية الرسمية، فهي تستغرق في بيان ذلك الوقت. ولم يكن هؤلاء العلماء يحاولون تقصّي مدى قرب القواعد الدستورية أو القانونية من الواقع، ولم يكونوا يلقون بالاً لتلك المؤسسات ولا

تلك الممارسات التي لم يكن لها ذكر في الدستور مثل الأحزاب السياسية أو جماعات المصالح، ولا لأسلوب صنع القرار الذي يفتح الباب في العادة لتدخل القوى الاجتماعية ذات المصلحة والنفوذ في وضع قضايا معينة دون غيرها على قائمة اهتمامات قادة الحكومة أو المسئولين المحليين، بل إنّ دور الرأي العام في مساندة سياسات معيّنة أو في معارضتها لم يكن أيضاً يرد في هذه الكتابات. ومن أبرز الأمثلة على هذا المدخل القانوني في الدراسة السياسية كتاب ودرو ويلسون عن الدولة، الذي لم ترد في ثبت موضوعاته في خاتمته أيّ إشارة إلى مفاهيم «القوّة» أو «المصلحة» أو «الجماعة»(٦). وذلك على الرغم من أنّ عنوانه كان يوحي بأنّ مؤلفه يطرح فيه عناصر السياسة العملية.

ثالثاً: الأفق القطري أو الثقافي المحدود لدراسة السياسة

كم كان ضيّقاً الأفق الذي غطّته دراسات السياسة في ذلك الحين! لم يقتصر الأمر على غياب أوضاع مجتمعات القارات الثلاث من هذه الكتابات، سواء من حيث نظمها أو فكرها السياسي أو أوضاعها الدولية، وكان من بينها دول مستقلة في ذلك الحين، غالبيتها في أمريكا اللاتينية، بل إنّ معظم الدول الأوروبية، خصوصاً في وسط وجنوب وشرق أوروبا كانت أيضاً غائبة باستثناء ألمانيا وإيطاليا في حالة استثنائية. وكان السبب في غياب كل هذه الدول هو أولاً الاعتقاد بتفوق النظام الليبرالي على غيره من النظم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبدرجة أقل في فرنسا وربما كان إدراج ألمانيا في هذه الدراسات هو لإثبات تفوّق النظام الليبرالي، الذي كان يوصف بالديمقراطي في الدول الأولى. وكان السبب الثاني هو قلّة المعرفة بأحوال الدول الأخرى. لم يكن هناك دعم حكومي لدراسة النظم السياسية في تلك الدول الأخرى في تلك المرحلة، خصوصاً وأن تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري كان مستقراً بصفة عامة اللهم إلاّ عندما تحدّت ألمانيا وإيطاليا واليابان هذا التقسيم دونما نجاح كبير حتى الحرب العالمية الثانية، أو كان ينظر إلى أوضاعها السياسية باعتبارها شاذة، ومن ثم لا يدرسها علماء السياسة، إنّما يدرسها علماء الأنثروبولوجيا والثقافة.

رابعاً: الطابع المحافظ لدراسة السياسية

كان موقف علماء السياسة في هذه المرحلة من النظم السياسية السائدة في مجتمعاتهم موقفاً محافظاً للغاية، فهم لا يقبلون فقط هذه النظم، ولا يتخذون منها موقفاً ناقداً، بل إنّ بعضهم، وخصوصاً في الولايات المتحدة، كان يرى أن غاية تدريس السياسة هي إعداد المواطن الصالح وتربيته على كيفية التعامل مع مؤسساتها، ومن ثم فإنّ علم السياسة كان ينظر إليه على أنّه امتداد لفلسفة الأخلاق، أو هو وسيلة أخرى للتربية المدنية للمواطنين.

وكان كتاب ويليام بالي عن مبادئ الفلسفة الأخلاقية والسياسية مثلاً بارزاً على هذه الكتابات.[٧] ولما كان علماء السياسة هؤلاء يرون في النظم السياسية لبلدانهم المثل الأعلى لكل النظم السياسية، فإنّهم، من ناحية، لم يروا ضرورة لتطويرها بل ولم يدُر بأذهانهم أنّها يمكن أن تتغيّر أو تتطوّر إما بفعل التغيّر الاجتماعي واستجابة له، وإمّا تحت تأثير متغيّرات خارجية مثلما جرى مثلاً في فرنسا عندما احتلتها القوّات النازية أثناء الحرب العالمية الثانية وحكمتها حكومة فيشي ذات النزعة الفاشية، أو حتى عندما سقطت جمهوريتها الرابعة بعد ثورة الجنرالات في الجزائر التي أتت بالجنرال ديجول والجمهورية الخامسة. مثل هذه التطوّرات لم يكن بوسع علماء السياسة في ذلك الوقت التنبؤ بها لأنّه لم يدر بخلدهم إمكان أن تتغيّر هذه النظم، وقد بلغت من وجهة نظرهم درجة الكمال. صحيح أنّه كانت هناك كتابات ناقدة للنظم السياسية السائدة في هذه البلدان مثل كتابات إطار باريتو وموسكاوميشيليز عن النخبة والتي أوضحت تركّز القوّة السياسية في أيد قليلة أو جماعات محدودة في إطار النظم الموصوفة بالديمقراطية، كما شدّد التحليل الماركسي على الترابط القوي بين أصحاب الثروة وبين من يمارسون سلطة الدولة، ولكن هذه الكتابات في تلك المرحلة إمّا أنّها لم تكن عنصراً مهماً فيما يتم تدريسه، وإمّا أنّه كان ينظر إليها باعتبارها تنتمي إلى فروع علمية أخرى مثل الاجتماع في حالة كتابات النخبة أو الاقتصاد في حالة كتابات ماركس والماركسيين.

خامساً: قلّة الاهتمام بالتنظير

ونظراً لأنّ علماء السياسة في ذلك الوقت كانوا يشكّلون جماعة متجانسة من حيث أصولها الاجتماعية والعرقية، ومن حيث مشاربها الثقافية ومن حيث رؤيتهم للعالم، فقد غابت الخلافات فيما بينهم، تلك الخلافات التي ربما كانت ستدعوهم إلى التدقيق فيما يكتبونه، والنظر إليه بعيون ناقدة، ومحاولة تأصيله بالعودة إلى أسس نظرية، ولهذا السبب فقد غاب عن هذه الكتابات الاسترشاد بنظريات أو بأطر نظرية محدّدة، أو استخلاص استنتاجات ذات طابع عام من دراساتهم. بل إنّ الكتابات ذات الطابع الفلسفي قلّ فيها أيضاً هذا البعد التنظيري، فقد اكتفت بدورها إمّا بشرح كتابات كبار الفلاسفة في العصرين القديم والوسيط، وإمّا بالدعوة إلى النظام الديمقراطي بمدخل غير جدلي لا يتصوّر إمكان أن تكون هناك انتقادات جادّة للديمقراطية كنظرية أو كواقع ما في بعض البلدان. وقد استبعد علماء السياسة في معظمهم حتى عشرينيات القرن العشرين إمكانية اتباع بعض أساليب البحث في العلوم الطبيعية في مجال دراسة الظواهر السياسية للاعتقاد بعدم صحّة التعميم في هذا المجال، وعلى الرغم من أنّ بعضهم كان يصف دراسة السياسة بالعلم، إلاّ أنّ مفهوم العلم كان في نظرهم مفهوماً واسعاً يشمل أي كتابة أكاديمية. وكما قال أحد علماء السياسة البريطانية في ذلك الوقت «هناك علم للسياسة بنفس المعنى وإلى نفس الحد تقريباً الذي يمكن معه القول إنّ هناك علماً للأخلاق» (٨).

سادساً: قلّة الاهتمام بالقواعد المنهجية في الدراسة والبحث

ومع غلبة المناهج الوصفية والتاريخية والفلسفية والقانونية على دراسة السياسة لم يكن علماء السياسة يولون اهتماماً كبيراً للشروط المنهجية في كتاباتهم أو أبحاثهم، فمثل هذه المناهج كما اتبعها علماء السياسة في ذلك الوقت لم تكن تقتضي اجتهاداً كبيراً في إعمال قواعد المنهج الصحيح. لم يكن هناك اهتمام بتوضيح الإطار النظري الذي يستند إليه أي بحث، ولا بمحاولة اكتشاف الأسباب وراء الأحداث التاريخية، ولا بمقارنة الدلالات المختلفة لأي نص، ولا ببيان التناقض في كتابات الفلاسفة أو ربط ما كانوا يكتبون بالسياق التاريخي لكتاباتهم. وقد دلّل بيل وهاردجريف على قلّة

الاهتمام بالمنهج في الكتابات الأكاديمية في السياسة في ذلك الوقت بأنّه لم تكن هناك حتى سنة ١٩٣٣ سوى جامعة أمريكية و احدة هي التي كانت تقدّم لطلابها مقرّراً في مناهج البحث، وأن تحليل ٧٩٧ مشروعاً بحثياً في ٦١ قسماً للدراسات العليا في العلوم السياسية في الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٢ كشف عن أنّ عدد المشروعات التي اهتمت بقضايا المنهج أو بفلسفة العلم لم يتجاوز خمسة عشر مشروعاً[٩].

ثورة السلوكية : زوبعة في فنجان

هذه الانتقادات التي شاعت حول هذه المناهج التقليدية في النظر إلى الظاهرة السياسية حدت بعدد من علماء السياسة إلى التطلّع إلى الارتقاء بدراسة السياسة إلى مصاف تقارب مستوى الدقّة والانضباط والقابلية للتحقق من صحة المقولات على النحو المعروف في العلوم الطبيعية، والأخذ بأساليب البحث في هذه العلوم وخصوصاً إجراء التجارب والتعبير الكمّي عن تجلّيات الظاهرة موضع الدراسة وبناء النماذج النظرية التي تصبح أداة لمقاربة الواقع وتفسيره. وقد انبرت جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة في العشرينيات وفي الثلاثينيات لقيادة هذه التوجه الجديد، وكان أبرز دعاته شارلس ميريام وهارولد لاسكي وجورج كاتلين، لكن هذا التوجه الجديد اكتسب زخماً متزايداً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهيمن على الكتابات الأكاديمية في السياسة، وأنّ غيره من التوجهات في دراسة هذه الظاهرة لا يصح وصفه بالعلمية. ومع ذلك فقد لقي هذا التوجّه بدوره نصيبه من النقد، مما دعا البعض إلى تعديله أو الإضافة إليه، فيما عرف بعد ذلك بالسلوكية في السبعينيات، وانتهى الأمر بظهور مدرسة أخرى يصنّفها البعض ضمن المدارس الوصفية لرفضها المطلق إمكان أن تكون هناك معرفة علمية أصلاً هي مدرسة ما بعد الحداثة، التي بدأت انعكاساتها تظهر في علم السياسة منذ منتصف السبعينيات، وأصبحت موجة طاغية منذ الثمانينيات.

وجدير بالذكر أنّه على الرغم من الاعتقاد بأنّ هذا التطوّر خاص بما يسمّى بعلم السياسة الأمريكي، إلاّ أنّ الإسهام الأوروبي في هذا التطوّر واضح في كل المراحل،

فقد كان انطلاق المدرسة السلوكية بعد الحرب العالمية الثانية هو بفضل العديد من علماء السياسة والاجتماع الأوروبيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة قبيل هذه الحرب هرباً من الاضطهاد النازي والفاشي للمثقفين عموماً، كما تدين مدرسة ما بعد الحداثة لكتابات مفكّرين أوروبيين، وخصوصاً فرنسيين وألمان، وفي مقدّمتهم ميشيل فوكو وجاك ديريدا ويرجن هابرماس.

وهناك تعريفات عديدة للسلوكية. وقد ذهب هينزايولو الأستاذ بجامعة ستانفورد، وهو واحد من أبرز دعاة هذه المدرسة، إلى أنّ ما يجمع المنتمين إليها على الرغم من اختلافات بينهم هو «التزامهم بدراسة الإنسان باعتباره أساس الظاهرة السياسية، أو باستخدام المصطلحات الفنيّة التي تلتزم بدراسة الشخص الفرد كالوحدة الأمبريقية في التحليل»(١٠). وذهب بيل وهاردجريف إلى أنّ السلوكية هي البحث الانتظامي عن الأنماط السياسية بغية صياغة نظرية أمبريقية والتحليل المتخصص لها والتحقق من صحة مقولاتها». وقد اشتركوا في التمييز بين توجّهين داخل هذه المدرسة أحدهما يهتم بصياغة المفاهيم والفروض والتفسيرات بطريقة انتظامية، وثانيهما يهتم بمناهج البحث الإمبريقية. على أنّ جوهر المدرسة السلوكية هو أنّ كل الفروض يجب التحقّق من صحتها بالإشارة إلى تغيّرات في السلوك يمكن لمن يشاء أن يلاحظها.

وقد أشار بيل وهاردجريف إلى ثماني خصائص حدّدها ديفيد إيستون أحد نجوم هذه المدرسة ورئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في الستينيات، هذه الخصائص الثماني هي:

«١. ممارسات منتظمة في السلوك السياسي يمكن إقرارها واختبارها،

٢. هذه الأنماط المتماثلة من السلوك يمكن اكتشافها والتحقق منها وتأكيدها،

٣. بواسطة أساليب صارمة في البحث تستند إلى انتقاء البيانات وجمعها وتنظيمها،

٤. ويسهل على تحقيق الانضباط في هذا البحث قياس المتغيّرات ذات الصلة والتعبير عنها كمياً،

٥ . ولا تستبعد السلوكية القيم، ولكنها تتطلّب التمييز بعناية وفي التحليل بين القيم والحقائق،

٦ . كما تتطلّب السلوكية الانتظامية في المعرفة بمعنى ربط البحث الأمبريقي ببناء النظرية، وتؤكّد على علاقة التفاعل بين النظرية والبيانات .

٧ . ويرجع تعلّق السلوكية بالعلم البحت إلى إدراك السلوكيين للأسبقية المنطقية للنظرية والتفسير على الأنشطة المحدّدة لما يسميه بالهندسة السياسية أي تشكيل الواقع على أساس النظرية،

٨ . وأخيراً تدعو السلوكية إلى التكامل في العلوم الاجتماعية عن طريق الاستفادة من مناهج ومداخل العلوم الاجتماعية الأخرى ونتائجها»(١١) .

ويشرح أيولو خصائص المنهج السلوكي بأنّه من حيث وحدة التحليل يركّز على السلوك السياسي للأفراد الذين يشكّل التفاعل فيما بينهم وما يصلون إليه من اتفاقات السلوك الجماعي حتّى ولو كان اهتمام هذا التحليل بأفعال الجماعات والمنظمات والكيانات الأوسع . ففي رأيه أنّ الجماعات والمنظمات والأمم ليس لها وجود مستقل منعزل عن الأفراد الذين يترابطون فيما بينهم بالسلوك على نحو معيّن كأن يتحدّثوا لغة واحدة أو يدخلوا في أنشطة اقتصادية تجمعهم أو يدينوا بعقائد مشتركة لها طقوس يتبعونها جميعاً أو تتبعها غالبيتهم . ولا يعني ذلك أنّ هذه الكيانات الجماعية ليست حقيقية، لكنها من وجهة نظر التحليل السلوكي توجد وتتصرّف على نحو معيّن في حدود تصرّفات الأفراد الذين يكونونها .

وتتحدّد مستويات التحليل السلوكي في رأي أيولو بمدى الحاجة إلى تفسير السلوك . ومن ثم لا يكتفي هذا التحليل بمساهمات علم السياسة وحده في هذا المجال، وإنّما يسعى إلى اكتشاف هذا التفسير في السياق الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي الذي يحيط بالفرد . وهو يعترف بأنّ هذا التصوّر لمستويات التحليل قد جعل البعض ينتقد المدرسة السلوكية بدعوى أنّها تختزل الظاهرة السياسية في العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية أو الثقافية، ولكنّه يرد على هذا الانتقاد بالقول إنّ

هذه المدرسة لا تتحرّج من الإشارة إلى عوامل غير سياسية في تفسير ظواهر سياسية إذا لم تكن العوامل السياسية كافية في التفسير .

وأخيراً فعلى الرغم من تأكيد أيولو على الصلة الوثيقة بين البحث والتنظير في المدرسة السلوكية ، فإنّ غاية البحث هي الوصول إلى تعميمات تكون أساساً لبناء النظرية ، إلاّ أنّه يشدّد أيضاً على تمايز نشاط البحث عن نشاط التنظير ، فالأول منشغل باختبار الفروض وإجراء البحث والتدقيق في نتائجه وربطها بالنظريات القائمة سواء في حقل العلوم السياسية أو غيره من حقول العلوم الاجتماعية ، لكن الثاني منشغل بتوليد المفاهيم ، وابتداع الفروض ، وبناء النماذج ونقد النظريات . وبطبيعة الحال فكل من هذين النشاطين مكمّل للآخر(١٢) .

ومن أبرز شرّاح المدرسة السلوكية جورج كاتلين وهارولد لاسويل وشارلس مريام وستيورات رايس . وقد قام دافيد بتلر وأوستين راني ودويت ألدو بجمع نماذج من الأبحاث السلوكية ونشرها . وكانت أهم المساهمات في هذه المدرسة كتابات أنجوس كامبل عن الناخب الأمريكي وروبرت دال عمّن يحكم ، الديمقراطية والقوّة في مدينة أمريكية ، ودراسات كاي عن السياسة في الولايات المتحدة وسيمور ليست عن الإنسان السياسي وعن الديمقراطية النقابية ، ودونالد ماثيوس عن أعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وجون شميدهاوسر عن المحكمة العليا الأمريكية .

وقد تفرّعت عن المدرسة السلوكية عدّة توجهات أثّرت على وجه الخصوص في حقليّ السياسة المقارنة والعلاقات الدولية ودراسات الدول النامية . ومن أبرز هذه التوجهات البنيوية الوظيفية Structural-Functionalism ونظرية الأنساق System Analysis وكان من أبرز الكتّاب في التوجّه الأول جابرييل ألموند وتوماس كولمان ، وفي التوجّه الثاني دافيد إيستون ومرتون كابلان .

وقد عزا كتّاب الموسوعة البريطانية ظهور المدرسة السلوكية وهيمنتها مؤقتاً على علم السياسة إلى الدور الذي أدّته جامعة شيكاغو في بثّ الأفكار الأولى لهذه المدرسة وهجرة عدد كبير من العلماء الأوروبيين خصوصاً الألمان ذوي الخلفية في علم

الاجتماع والذين أكّدوا على الصلة الوثيقة بين علم الاجتماع والسياسة، وتولّي الكثير من علماء السياسة وظائف إدارية وسياسية خلال الحرب العالمية الثانية، والدعم الذي قدّمته مؤسسات عديدة للبحث السلوكي، وعلى وجه الخصوص الدور «التبشيري» الذي قام به مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة في هذا الصدد، وأخيراً تطوّر أسلوب البحث الميداني في بعض الدراسات السياسية بتأثير الحاجة لمعرفة اتجاهات الرأي العام تجاه قضايا تهم صانع السياسة(١٣).

بعض تجليّات المدرسة السلوكية في العلوم السياسية : نظرية الأنساق والوظيفية البنيوية

أثمرت المدرسة السلوكية في إطار دراسات السياسة تجديداً في أساليب البحث ومداخل جديدة في الاقتراب من الظاهرة السياسية، فقد شدّد علماء السياسة ممن ينتمون إلى هذه المدرسة على ضرورة القيام بالتجارب في أبحاث هذا العلم والاستعانة بالأساليب الإحصائية في قياس السلوك السياسي وبناء النماذج النظرية كأداة للتحليل. ومن ناحية أخرى فقد اقترح كبار الداعين إلى الأخذ بالسلوكية إلى الاسترشاد بمداخل مبتكرة تطرح مفاهيم هي من وجهة نظرهم أكثر جدوى في فهم الظاهرة السياسية، ومن أهم هذه المداخل كل من نظرية الأنساق، والوظيفية البنيوية. ويرتبط هذان المدخلان ارتباطاً وثيقاً فيما بينهما، ليس فقط باعتبار أنّ كلاً منهما يعكس انحياز السلوكية لرؤية محدّدة لما يتضمنه منهج علمي في دراسة السياسة، ولكن لأنّ الوظيفة البنيوية تبنى على مفهوم النسق الذي طرحه المدخل الأول. وترتبط الدعوة إلى نظرية الأنساق باسم دافيد إيستون الذي خصّص لها ثلاثة كتب هي من بين العلامات البارزة على تأثير السلوكية في علم السياسة، كما ترتبط الوظيفة البنيوية بعمل جابرييل ألموند، وخصوصاً كتابيه في السياسة المقارنة.

نظرية الأنساق (١٤)

دعا دافيد إيستون إلى النظر إلى كافة الأنشطة السياسية باعتبارها تندرج كلها في إطار واحد وشامل هو ما أسماه بالنسق السياسي Political System وقد تصوّر أنّ هذا الإطار هو جزء من إطار أوسع، أو هو وحدة مفتوحة ولكنّها ذات حدود معيّنة داخل أنساق أوسع تشكّل بيئته. فهو فرع من نسق اجتماعي أوسع ينطوي بدوره على عدد من الأنساق الفرعية الأخرى. وذهب إيستون إلى أنّه من المفيد تفسير الظاهرة السياسية باعتبارها مجموعة من التفاعلات التي يتعرّض لها النسق السياسي تحت تأثير الأنساق الأخرى المحيطة به في بيئته هذه، مثل النسق الاقتصادي والنسق الثقافي والنسق الطبيعي والنسق المجتمعي. وعلى النسق السياسي أن يتكيّف مع المشاكل التي تنتج عن تأثير هذه الأنساق الفرعية الأخرى. وهكذا فإنّ المفاهيم الرئيسية في المدخل التحليلي الذي اقترحه إيستون هي مفاهيم النسق والبيئة والاستجابة والتغذية العكسية أو ردّ الفعل.

فالنسق System هو مجرّد تصوّر فكري يمكن أن يكون مفيداً في التحليل السياسي، وبهذا المعنى هو إطار للسلوك السياسي الذي يدور حول التخصيص السلطوي للقيم، سواء أكانت قيماً مادية أو معنوية، والبيئة Environment هي الإطار الذي يحيط بالنسق السياسي ويشمل الأنساق الفرعية الأخرى التي تؤثر على النسق السياسي. والاستجابة Response هي التغيّرات في البنى والتطورات الجارية داخل النسق وذلك لتنظيم أو التمشي مع الضغوط النابعة من الأنساق الأخرى أو المتولدة داخل النسق السياسي ذاته، وتتجسّد في مخرجات النسق Outputs من قرارات وأعمال Decisions and actions تخرج عن النسق ويمكن تفسيرها باعتبارها إيجابية أو بنّاءة بحسب مساهمتها في الإبقاء على النسق السياسي. وتسمّى هذه الضغوط بالمدخلات، وهي قد تكون مطالب Demands مطروحة على النسق أو دعماً Support لما يقوم به. أما التغذية العكسية Feedback، فهي قدرة النسق على الصمود في مواجهة هذه الضغوط، وترتبط هذه القدرة بوجود المعلومات والتأثيرات الأخرى لدى الفاعلين السياسيين وصانعي القرار في إطار هذا النسق.

ويولي إيستون اهتماماً بالغاً بقدرة النسق السياسي على الصمود عبر الزمن،

ويرتبط ذلك في رأيه بحصوله على تغذية عكسية مناسبة حول أدائه السابق، واتخاذه لتدابير لتنظيم سلوكه في المستقبل. وقد يتخذ هذا التنظيم صورة التكيّف مع أوضاع متغيّرة، مع ثبات نفس غايات النسق، ولكن قد تتخذ أيضاً صورة تعديل هذه الأهداف أو تغييرها تماماً. بل إنّ هذا الصمود قد يقتضي أن يقدّر النسق على تطوير بناه الداخلية وعملياته.

ومن الملاحظات الهامة التي يوردها إيستون أنّ النسق لا يستجيب بالضرورة لكل المطالب المطروحة عليه، فهذا يتوقف على قدرة الفاعلين السياسيين على الوصول إلى صانعي القرار داخل النسق، ويرتبط ذلك بدوره بما يتوافر لهم من رأسمال سياسي، من نفوذ ومكانة اجتماعية وهيبة وعدد. ولا يتوزّع رأس المال السياسي هذا بالتساوي فيما بينهم. كما قد يعجز النسق السياسي عن الاستجابة للعديد من المطالب، وليس بسبب افتقاد الرغبة، ولكن بسبب افتقاد القدرة عندما تبلغ هذه المطالب حداً يتجاوز إمكاناته Overload. وقد لا يؤدي إخفاق النسق في الاستجابة لكل هذه المطالب إلى انهياره إذا كان ما يزال يحظى بالدعم، والذي يتوجه إلى السلطات Authorities، والنظام السياسي Regime، والمجتمع السياسي Political community. وحتى في حالة السلطات، فإنّها تتلقى نوعين فرعيين من الدعم:

يتعلّق أولهما بسياساتها، والثاني دعم عام تحظى به بصرف النظر عن سياساتها، ولذلك فإنّ صمود النسق مع عدم استجابته الكاملة لكل ما يطرح عليه من مطالب قد يعود إمّا لهذا الدعم، أو لاستفادة السلطات من دعم النظام السياسي أو من التمسّك ببقاء المجتمع السياسي.

والمقصود بالبقاء لدى إيستون يتجاوز مجرّد الحفاظ على الذات Self-maintenance أو مجرّد الاستقرار، إذ هو يتطلّب الصمود في مواجهة الضغوط. وحتى يمكن للنسق السياسي البقاء، فإنّه يجب أن يكون قادراً على التمشي بفعالية مع الاضطرابات إمّا بالتحايل على البيئة لتخفيف الضغوط التي يتعرّض لها أو بإدخال تغييرات جوهرية ذات مغزى أو تعديلات أساسية في نطاقه، وعضويته وهياكله وغاياته أو قواعد السلوك فيه. ومع ذلك فقد يتعرّض النسق السياسي

لاضطرابات Disturbances قد تنتج داخل النسق ذاته من بيئته وتهدّد قدرته على البقاء بسبب عجز عملية التحويل Conversion process عن الاستجابة من خلال مخرجات النسق لما يطرح عليه من مطالب وانكماش الدعم الذي يتلقاه النسق بصفة عامة. ويحدث ذلك عندما تتجاوز هذه المطالب قدرة النسق على تخصيص الموارد أو معدّل تمشيه النسبي معها Relative frequency of compliance. في مثل هذه الحالات يمكن أن ينهار النسق، وقد يكون الانهيار مؤقتاً وذلك إذا ما استعاد النسق تكامله وحافظ على نفس حدوده الجغرافية، ولكنه قد يختفي بالانضواء تحت نسق آخر وتتغيّر بذلك حدوده الجغرافية.

لقد شاع مفهوم النسق هذا في دراسات العلوم السياسية تحت تأثير إيستون، وخصوصاً في دراسات السياسة المقارنة ودراسات العلاقات الدولية، بحيث أنّه يصعب تصوّر العلوم السياسية بدون مفهوم النسق. صحيح أنّه ليس جديداً تماماً، فقد استخدمه هوبس قبل إيستون بقرون، ولكن إيستون هو صاحب الدعوة إلى جعله محور تحليل الحياة السياسية، ولا شك أنّه من المفيد تصوّر الحياة السياسية باعتبارها كلاً متكاملاً ومفتوحاً أيضاً لتأثير البيئة المحيطة بها أو ما أسماه إيستون بالأنساق الفرعية الأخرى للنسق الاجتماعي. كما جرى استخدام المفهوم في دراسات العلاقات الدولية، وكان من المفيد النظر إلى أنماط توزيع القوة في المجتمع الدولي باعتبار أنّها تندرج تحت أنساق مختلفة، هي أيضاً تصوّرات ذهنية، وهي مع ذلك كاشفة لقسمات جوهرية في هذا التوزيع، وتذكر هذه الأنساق في اللغة العربية تحت مسمّى النظام، مثل نظام توازن القوى الذي ساد في أواخر القرن التاسع عشر، ونظام القطبية الثنائية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية والوضع الحالي الذي اختلف الباحثون في توصيفه، إذ يرى بعضهم أنّه نظام أحادي القطب، بينما يرى آخرون أنّه وضع انتقالي في سبيله إلى التحوّل إلى نظام تعدّد الأقطاب. ويعتبر هذا التحليل نوعاً من تكييف تحليل النظم لدراسة العلاقات الدولية في إطار ما يعرف بنظرية الأنساق العامة General system theory(١٥) ويذهب كثير من علماء السياسة إلى أنّ مفهوم النسق مفيد في تصنيف أنماط التفاعل في الحياة السياسية وفي العلاقات الدولية، وهو يمثّل على

هذا النحو تقدّماً في تحليل الظواهر السياسية. ومع ذلك لا بد أيضاً من الإشارة إلى أنّ بعض علماء السياسة ذهبوا إلى أنّ مدخل الأنساق كما عرضه إيستون لا يصلح للتطبيق على حقل العلاقات الدولية بسبب غياب سلطات ونظام سياسي بل ومجتمع سياسي في مجتمع الدول يشبه ما كتب عنه إيستون في إطار حديثه عن النسق السياسي وبيئته، وميّزوا بوضوح بين تحليل الأنساق والنظرية العامة للأنساق(١٦).

ولكن يؤخذ على هذا المدخل عموميته الشديدة وميله إلى الوصف أكثر من التحليل، ولذلك فإنّه يترك أسئلة كثيرة معلّقة. فالذي يجري داخل النسق يجعل السلطات تستجيب لأنواع معيّنة من المطالب دون أخرى. فلا يكفي القول مثلاً أنّ السلطات تستجيب لمطالب من يملكون قدراً أكبر من رأس المال السياسي، فبعض النظم، ذات الميل الإصلاحي قد تبادر بإدخال تغييرات تحقق صالح من لا يملكون قدراً أكبر من رأس المال السياسي دون أن تكون مدفوعة لذلك تحت ضغوط منهم. في هذه الحالات من المهم معرفة أسباب مثل هذا التغيّر في غايات النسق السياسي، ويقتضي ذلك معرفة حسابات صانعي القرار، أو كيف تجري عملية تحويل المطالب إلى أعمال وسياسات، وهي مخرجات النظام السياسي، أو ما يسمّى بمشكلة الصندوق الأسود Black box problem.

ومن ناحية ثانية فإنّ العمومية الشديدة في مفاهيم هذا المدخل تجعل من الصعب ترجمتها إلى مؤشرات يمكن أن تخضع للبحث الأمبريقي، ولذلك تقل الدراسات الأمبريقية التي تستخدم مفهوم النسق على هذا النحو، ويشكّل ذلك مفارقة شديدة مع منطلقات المدرسة السلوكية التي تسعى إلى الأخذ بأساليب البحث في العلوم الطبيعية في إطار الدراسات السياسية، فمن المستحيل إجراء تجارب على أي نسق من الأنساق، ومن الصعب كذلك ترجمة مفاهيمه إلى مؤشرات يمكن قياسها كميّاً باستخدام الأساليب الإحصائية. ولذلك تنحصر قيمة هذه الإضافة من وجهة نظر المدرسة السلوكية في أنّها تقدّم نموذجاً نظرياً لما هو النظام السياسي، ولكن عدم تفسيرها لكيفية سلوك الوحدات التي يضمنها النسق يقلل من الاستفادة به تحليلياً.

وقد انتقد كثيرون هذا المدخل بدعوى أنّه لا يفسّر كيفية تغيّر النسق السياسي،

والواقع أنّ هذا الانتقاد ليس صحيحاً تماماً، «فإيستون يطرح تفسيراً لكيفية التغيّر في النسق السياسي» فهو في رأيه يحدث نتيجة ضغوط Stress قد يكون مصدرها داخل النسق أو من خارجه من البيئة التي يتواجد فيها، وقد يدعو ذلك السلطات إلى تغيير غايات النسق إن لم يكن تغيير القرارات والسياسات كافياً. وهو يقدّم تفسيراً أيضاً لانهيار النسق بسبب الاضطراب Disturbance القادم من أحد هذين المصدرين. ولكن يظل هذا التفسير مغرقاً في العمومية بالنظر إلى كثرة الأدبيات التي تشرح ظاهرة الثورة مثلاً.

ولكن يؤخذ على هذا النمط من التحليل اهتمامه الشديد بقضية الاستقرار «فالشغل الشاغل لإيستون هو تفسير صمود النسق السياسي وبقاؤه في مواجهة التحديات ـ الضغوط والاضطرابات بلغته ـ، ويعكس ذلك نوعاً من الانحياز للنظم القائمة، على الرغم من أنّها ـ باعتراف إيستون نفسه ـ لا تستجيب بالضرورة لمطالب كل قطاعات المجتمع، وخصوصاً هؤلاء الذين لا يملكون قدراً كافياً من رأس المال السياسي أو لا ينجحون في استخدامه، أو هؤلاء الذين لا يطرحون مطالب على السلطات أصلاً ليأسهم من إمكان استجابة السلطات لمطالبهم[١٧].

وبالإضافة إلى ذلك توحي لغة إيستون بأنّ الصراع أمر شاذ، فالتغيّر يحدث بسبب جهود فائقة يتعرّض لها النسق السياسي أو بسبب اضطرابات. وعلى العكس من ذلك يوحي تحليل علماء سياسة واجتماع آخرين بأن الصراع أمر مألوف في النظام السياسي، وأنّ هذا الصراع قد تكون له آثار إيجابية على تطوّر النظام السياسي ذاته سلمياً[١٨]، أو حتى تغييره بالقوّة. فظهور دولة الرفاهية في أوروبا الغربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية هو انعكاس للصراع بين العمّال وأصحاب رأس المال، وهو استجابة أيضاً لتهديدات متصوّرة من خارج هذه النظم، مثّلتها النظم الشيوعية التي امتدت خلال تلك الفترة إلى خارج أوروبا، والصراع هو الذي أدّى إلى سقوط نظم سلطوية كما كان الحال في الثورة الفرنسية أو نظم إقطاعية فشلت في الاستجابة لتطلّعات مواطنيها كما كان الحال مثلاً بالنسبة للثورة الصينية.

ومع ذلك فعلى علات هذا المدخل، فإنّ لغته ما زالت تمثّل خطاباً مهماً في علم

السياسة، وقد تكون له قيمته في تصنيفات النظم السياسية، ويمكن أن تزداد فائدته بأخذ الانتقادات التي وجّهت إليه بعين الاعتبار، بل وبمحاولة المزاوجة بينه وبين بعض المداخل التي يتصوّر البعض تناقضه معها، وهو ما حاوله بعض علماء السياسة بالفعل.

الوظيفية البنيوية:

ترتبط الوظيفية البنيوية في علم السياسة بالمساهمات العديدة لجابرييل ألموند الذي بذل جهداً كبيراً في الدعوة إليها، وفي التشجيع على الأخذ بها ومحاولة تطبيقها من خلال موقعه كأوّل رئيس للجنة السياسة المقارنة بمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة، وبالمشروعات البحثية التي أشرف عليها واسترشدت بالمفاهيم التي طرحها. وقد استفاد ألموند في طرحه لهذا المنظور من اجتهادات إيستون في طرح تحليل الأنساق الذي انعكس في تبنّي ألموند لهذه الرؤية وجعله مفهوم النسق وحدة تحليل رئيسية في كتاباته، واستفاد من ناحية أخرى بتحليل الوظيفيين من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وفي مقدّمتهم إميل دركايم Emile Durkheim ورادكليف براون Rradcliffe-Brown وبرونوسلومالينوسكي Bronoslaw malinowski. وتالكوت بارسونز Talcott Parsons.

وكلمة وظيفة باللغة الانجليزية لها معان عديدة مثل: مناسبة، استخدام، هدف، نتيجة، أثر، نشاط، غرض، ودافع... إلخ. ووفقاً لاستخذام ألموند لمفهومي النسق والوظيفة فإنّه طرح بداية عناصر التحليل الوظيفي البنيوي في أربعة عناصر رئيسية تتسم بها كل النظم السياسية، فهي جميعاً تحتوي على بنى أو هياكل سياسية، كما أنّ كل النظم السياسية تؤدّي الوظائف نفسها، وإن كانت تختلف فيما بينها من حيث توزيع هذه الوظائف على البنى السياسية، ومدى تكرار أداء هذه الوظائف، ولا يقتصر أي هيكل أو بنية سياسية على أداء وظيفة واحدة، فكل هذه البنى متعددة الوظائف، وأخيراً فإنّ كل النظم السياسية هي خليط ثقافي يجمع بين عناصر حديثة وعناصر تقليدية. وقد قسّم ألموند هذه الوظائف في البداية إلى قسمين: وظائف مدخلات تؤثّر

على النظام السياسي، ووظائف مخرجات، أي أنشطة يقوم بها النظام السياسي. وتشمل الأولى وظائف التنشئة السياسية، والتكليف السياسي Political recruitment أو التجنيد لمهام معينة بالمعنى الواسع لهذه الكلمة والتعبير عن المصالح Interest articulation وتجميع المصالح Interest aggregation بمعنى صياغتها في صورة مطالب أو سياسات عامة مقترحة. أما وظائف المخرجات فهي صنع القواعد أو القوانين، وتنفيذ القواعد والقوانين والتقاضي حولها. وهناك وظيفة أخرى ضرورية للقيام بكل هذه الوظائف هي الاتصال السياسي Political communication أي التواصل بين المواطنين أو بين الحكام والمواطنين للتعبير عن المطالب أو صياغة المخرجات، وتنفيذ القواعد والقوانين.

وفي مرحلة تالية قسّم ألموند ومعه باول هذه الوظائف إلى ثلاثة مستويات: فهناك وظائف أو أنشطة القدرات وهي القدرات التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والاستجابية وهي تحدّد أداء النظام في بيئته، وهناك الوظائف التحويلية أي التي تمر عبرها المصالح لتتحوّل إلى مخرجات للنظام السياسي، وهي تتم داخل النظام وتمثّل تدفق المدخلات والمخرجات عندما يحاول النظام مواجهة المطالب بقرارات ملزمة. والمستوى الثالث هو وظائف الحفاظ على النظام وتكيّفه مع بيئته وهي تشمل وظيفتيّ التنشئة والتجنيد. وقد طرح ألموند وباول هذا الإطار استجابة للانتقادات التي وجّهت إلى طرحه الأول باعتباره ستاتيكيا مصمتاً، لا يأخذ في الاعتبار التفاعل ما بين هذه الوظائف ولا كيف تنعكس على أداء النظام السياسي على أرض الواقع.

وقد كان لهذا الإطار حظّ أفضل في التطبيق مقارنة بالإطار النسقي الذي طرحه إيستون. وقد قام ألموند نفسه بتطبيقه في دراسة السياسة المقارنة في كتابه عن السياسة المقارنة الذي طرحها بعد أن صاغ مع باول هذا الإطار، وصدرت منه طبعات متتالية، وكان قد بدأ بتطبيقه منذ سنة ١٩٥٧ عندما أصدر مع كولمان كتابهما عن السياسة في المناطق النامية. وبعد الطرح الجديد في كتابه مع باول عن السياسة المقارنة (دخل إثمائي)، بدأ بإصدار مؤلف يطبّق هذا المدخل على العديد من النظم السياسية في العالم، هما نظم كان قد صنّفها في سنة ١٩٥٧ إلى نظم بدائية وتقليدية وانتقالية

وحديثة معتبراً أنّ معظم الأنظمة القائمة في العالم هي انتقالية بمعنى وجود كل من الخصائص التقليدية والحديثة فيها في آن واحد، مع اختلاف نسبة كل من هذه الخصائص بين نظام وآخر. ثم كانت سلسلة الكتب عن التنمية السياسية التي صدرت بإشرافه في ضوء هذا الإطار عن فريق السياسة المقارنة بمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة. وقد أفاد من ذلك علماء سياسة كثيرون في أنحاء عديدة من العالم.

وعلى الرغم من شيوع هذا الإطار وحظّه الأوفر في التطبيق، وشعبيته في جامعات العالم الثالث وخصوصاً في إفريقيا وآسيا، إلاّ أنّه لم يسلم من انتقادات جذرية تجعله في الوقت الحاضر مجرّد مرحلة في تطوّر علم السياسة وخصوصاً حقل السياسة المقارنة، إطاراً عفا عليه الزمن بسبب جديّة هذه الانتقادات، وذلك عن الرغم من أنّ ألموند لم يسلم بصحة هذه الانتقادات بل دافع عن إطاره في مؤلفه سنة ١٩٩٠ الذي اعترف فيه بالانقسامات الهائلة في حقل العلوم السياسية وافتقاد الوحدة داخل هذا الفرع من المعرفة الأكاديمية.

وبالإضافة إلى الانتقادات التي تنصب على كل من مدخل الأنساق والوظيفية البنيوية من حيث عمومية التحليل والحشد الهائل من المصطلحات التي هي أقرب إلى إعادة صياغة مفاهيم معروفة في دراسات السياسة وطرحها كمصطلحات جديدة بينما هي أقرب إلى ما يوصف بأنّه مجرد إعادة إلباس هذه المفاهيم برداء جديد، أو هي كما يذهب التعبير الانجليزي نبيذ قديم في زجاجات جديدة، والميل إلى الأنظمة القائمة وتحبيذ المشاركة المحدودة من جانب المواطنين في العملية السياسية حرصاً على الاستقرار، فقد تعرّض إطار الوظيفية البنيوية لانتقادات خاصة منها انتقائيته في تشخيص الوظائف التي يتم أداؤها داخل النظام السياسي، إذ لماذا هذه الوظائف، لا غيرها، كما أنّه، وعلى الرغم من محاولة ألموند وباول تطويره، فإنّه ما زال ذا طابع وصفي فهو يفترض تدفّقاً يسيراً بين وظائف المدخلات ووظائف المخرجات، ولا يقدّم تفسيراً مقنعاً للانتقائية في الاستجابة لبعض المطالب دون غيرها، ولا يطرح احتمال استقلال السلطات الحاكمة عن المجتمع بحيث يتوقف هذا المسار عن طرح المصالح

واقتراح السياسات ثم ترجمتها في صورة قوانين وقواعد وسياسات ملزمة . وأخيراً فإنّ بعض مفاهيم هذا الإطار مضلّلة مثل الحديث عن التمايز البنيوي واستقلال النظم الفرعية Structural differentiation and subsystem autonomy في النظم الحديثة، وهو ما يغفل الصلات الوثيقة بين الثروة والسلطة في هذه المجتمعات على النحو الذي أوضحها عالم الاجتماع الأمريكي س . ميلز C.Mills في كتابه الشهير عن نخبة القوّة[١٩] Power Elite .

ما بعد السلوكية

تعرّضت مدرسة تحليل الأنساق والنظرية العامة للنظم الوظيفية البنيوية للنقد من جانب دوائر عديدة من علماء السياسة، وقاد هذه الانتقادات بعض الدعاة الأوائل للسلوكية في مقدّمتهم دافيد إيستون الذي ألقى في مرحلة مبكّرة نسبياً، خطاباً في مؤتمر الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية عام ١٩٦٩ عبّر فيه عن عدم الرضا عن النظرة السلوكية المتطرّفة للعلم ولعلم السياسة . وقد شاعت هذه الانتقادات، وأصبحت مقبولة من جمهرة المشتغلين في هذا الحقل العلمي مما جعل السلوكية واحدة من مدارس علم السياسة لا المدرسة الرئيسية في هذا العلم . ويمكن القول أنّ تاريخ المدرسة السلوكية هو أقرب إلى أن تكون منظوراً قياسياً بالمعنى الذي قصده توماس كون في كتابه الشهيرعن بنية الثورات العلمية، وذلك في حدود دراسة السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لاقت فيها هذه المدرسة أوسع الانتشار، وما زال لها أنصارها فيها في الوقت الحاضر، وإن كانوا قد تخلّوا عن مقولات الوظيفية البنيوية وعن التمسّك الصارم بتحليل الأنساق والنظرية العامة للنظم . ويدور نقد السلوكية حول نظرتها للعلم، ولمكانة القيم فيه، وصحّة ادعاءاتها عن حيادها وتصوّرها لدور عالم السياسة، وقد شكّلت هذه الانتقادات المعالم الرئيسية لمدرسة فكرية جديدة صارمة تسمّى ما بعد السلوكية .

فقد ذهب هؤلاء النقّاد أولاً إلى أنّ تصوّر المدرسة السلوكية للعلم ضيّق للغاية وغير

صحيح ولا ينطبق على كل العلوم الطبيعية، فهي قد قصَرت العلم على فروع المعرفة الإنسانية التي تستخدم الأساليب التجريبية أو النمذجة الرياضية غالباً كوسيلة للوصول إلى نتائجها. ويمكن هنا الإشارة إلى أنّ علم طبقات الأرض ـ الجيولوجيا أو حتى علم الفلك، ـ ولا يشكك أحد في علميتهما ـ لا يستخدمان الأسلوب التجريبي. ما يميّز العلم من وجهة نظر هؤلاء النقّاد هو كونه إطاراً منظّماً ومنضبطاً للمعرفة الإنسانية من حيث صياغة الأسئلة، وتنظيم البيانات واستخلاص النتائج منها بناء على قواعد مقبولة من جمهرة المشتغلين فيه، ومن ثم يتسع هذا الفهم للعلم لفروع عديدة من المعرفة في الاقتراب من الظواهر الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، حتّى وإن لم تكن تستخدم جميعها أساليب التجريب والنمذجة الرياضية.

والذي يدعو إلى الأخذ بهذا المفهوم الأوسع للعلم خطورة القضايا التي تواجه الإنسانية والحاجة إلى بحثها بأساليب جادّة ومنضبطة لكنها لا تقبل التجريب ولا تخضع للنمذجة الرياضية. وإذا كانت المدرسة السلوكية قد أعلت من شأن أسلوب البحث، وقصرته على التجريب والقياس الإحصائي والنمذجة، فقد جاء ذلك على حساب المضمون، إذ أبعد التمسّك بهذه الأساليب السلوكيين عن مناقشة قضايا السياسة الملحّة في الولايات المتحدة في الستينيات مثل قضايا حرب فيتنام والفقر والعنف في المدن الأمريكية، ودفعهم إلى الاستغراق في بحث مشكلات نظرية ذات أهمية اجتماعية محدودة للغاية، أو لا أهمية اجتماعية لها على الإطلاق. ولا يعني ذلك الانصراف عن القضايا النظرية للعلم، ولكنّه يعني الاهتمام بالجوهر إلى جانب قضايا النظرية والمنهج. وعلى حين كانت رؤية العلم الاجتماعي من وجهة نظر السلوكية أنّه فرع من المعرفة يتحرّر من القيم الاجتماعية، فقد أنكر ذلك نقّادها، وشدّدوا، على العكس، على ضرورة تحلّي الباحث بقيم إنسانية، فالتزام الباحث في علم السياسة بقيم العدالة والحريّة والأخوّة بين البشر وغيرهم من القيم هو ما سيجعله يهتم بالقضايا التي يثيرها مدى انعكاس هذه القيم في حياة البشر، ويوفّر لبحثه المغزى، ويجعله مساهمة في النهوض بأحوال الإنسانية. وليس معنى ذلك أن يشكّل الباحث نتائجه على هواه، فهو باحث أمين ومنضبط يصرّح في بداية بحثه بالقيم التي يلتزم

بها، وهو في بحثه وفي استخلاصه للنتائج يلتزم بقواعد الاستدلال السائدة في الفرع العلمي الذي ينتمي إليه.

وقد كشف نقّاد السلوكية في هذا السياق زيف ادعاءات السلوكية بالعلمية والحياد، فوراء هذه الادعاءات مساندة لبنية القوّة وعلاقاتها السائدة في المجتمع الأمريكي، ورغبة في تجاهل القضايا الخلافية في هذا المجتمع، فادّعاء الحياد في مثل هذه المواقف هو انحياز ضمني لمن يملكون القوّة، لأنّه يحول أنظار المجتمع عن أخطر مشاكله، مما يؤدي إلى توطيد أوضاع الاستلاب وسيطرة القلّة على مصائر الأغلبية من المواطنين. وهكذا فوراء الادعاء بالعلمية فكر محافظ أشد المحافظة.

وعلى العكس من ذلك يدعو أنصار ما بعد السلوكية علماء الاجتماع والسياسة إلى أن يكون لهم دور فاعل في النهوض بمجتمعاتهم، وتنوير الرأي العام فيها، وتبصيره بقضاياه الأكثر أهمية وإلحاحاً، بل وألاّ يتورّعوا في سبيل ذلك عن نقد أوضاع مهنتهم ذاتها وتنظيمها الأكاديمي حتى تتحوّل المعرفة السياسية الأمنية والمنضبطة إلى أداة لتحرّر البشر ولا تكون دعامة لأوضاع جائرة وظالمة[٢٠].

حرب القبائل في علم السياسة

لعلّ أفضل وصف لحالة علم السياسة في الوقت الحاضر أنّه نشاط علمي يفتقد إلى الوحدة إلى حدّ كبير، بل يصل الأمر بواحد من روّاد هذا النشاط إلى وصف موقفه الحالي بأنّه فرع علمي منقسم على ذاته Discipline Divided، فليس هناك اتفاق بين ممارسيه لا على موضوعه، ولا مناهجه، ولا مكانة القيم فيه، ولا حتّى معايير الحكم على مصداقية نتائج ما يجري فيه من أبحاث، والذي يعزّز من صحة هذا الحكم ليس فقط عدم حسم الصراع الفكري بين السلوكية وما بعد السلوكية، ولكن ظهور معارك فكرية جديدة طرح بعض أطرافها حججاً تفوق في تطرّفها ما طرحه السلوكيون في نقدهم للمدارس الأخرى، فضلاً عن أنّ أتباع المدرستين السلوكية وما بعد السلوكية والمدارس التقليدية ما زالوا حاضرين، كما أنّ المدارس الفكرية التي تختلف مع

المنطلقات الليبرالية التي ميّزت المراحل الأولى لاستقلال علم السياسة، وخصوصاً الماركسية ومدرسة التبعية في صياغاتها المختلفة ما زال لها أنصارها داخل هذا الفرع العلمي. وسوف يناقش هذا القسم تجليّات هذا الانقسام في دراسة السياسة باستعراض إضافات مدرسة ما بعد الحداثة، والمداخل السلوكية التي تتمتع بالمكانة المتميّزة في دراسات السياسة في الولايات المتحدة وخصوصاً ما يوصف بمداخل الاختيار سواء العام أو العقلاني، ونظرية المباريات، وأخيراً مساهمات الماركسية بفرقها المختلفة القديمة والجديدة وما بعد الماركسية أو تلك التي تأثّرت بها، مثل مدرسة التبعية بتقاليدها المختلفة.

أولاً: تحدّي ما بعد الحداثة

مدرسة ما بعد الحداثة هي نقد لمشروع الحداثة في التجربة الغربية، وللأسس المعرفية والفلسفية لهذا المشروع. فإذا كان هذا المشروع قد نهض على أساس الاعتقاد بإمكان معرفة الإنسان بعالم خارجي عنه، وأنّ العقل الإنساني هو واسطة هذه المعرفة التي يمكن نقلها إلى آخرين يمكن لهم أن يستوعبوها، وأنّ هذه المعرفة مفيدة، إذ يمكن ترجمتها إلى تكنولوجيات ونظم نتاج صناعي تمكن البشر من السيطرة على بيئتهم الطبيعية ومجتمعاتهم، فإنّ مدرسة ما بعد الحداثة ترفض كل هذه المنطلقات، وتتفاوت درجة الرفض داخل فرقها المختلفة، فمنها من يرفض كل هذه المتطلبات تماماً، ومنها من يكتفي بأن يتخذ منها موقفاً نقدياً فحسب. ولمدرسة ما بعد الحداثة تجليّات مختلفة في الفن والأدب والعمارة، كما أنّ لها تجليات في العديد من العلوم الاجتماعية. وفيما يتعلّق بعلم السياسة، فإنّ تجليات ما بعد الحداثة تنعكس في النشاط العلمي في إطار هذا الحقل، كما تنعكس في مجال النشاط السياسي كذلك، وخصوصاً في البلدان الصناعية المتقدّمة. وفي مجال علم السياسة تظهر هذه الانعكاسات في الموقف في مناهج البحث، ومن نظريات علم السياسة، ومن مكانة القيم فيه، وأخيراً في معايير تقييم مصداقية الإنتاج العلمي ذاته.

فمدرسة ما بعد الحداثة ترفض الفصل بين الإنسان وعالم خارجي حوله يمكن له أن يعرفه موضوعياً، فليس في رأي أتباعها من سبيل لمعرفة هذا العالم، لأنّ اللغة هي واسطة المعرفة، ولمّا كان فهم اللغة يتفاوت من شخص لآخر، فسوف يختلف تصوّر العالم ذاته من شخص لآخر، حيث أنّ مدلول اللغة يتفاوت بينهما، كما أنّه لا يمكن نقل المعرفة بالعالم على نحو صحيح من شخص إلى آخر لنفس السبب، فما يعنيه لفظ بالنسبة لشخص ليس هو ما يعنيه بالنسبة لشخص آخر، فضلاً على أنّ إدراك العالم يتوقف على السياق الذي يوجد فيه الفرد، ومن ثم سيتفاوت هذا الإدراك أيضاً من شخص إلى آخر بحسب اختلاف السياق. كذلك ترفض هذه المدرسة أيّ علاقة سببية بين الظواهر، وذلك لتعدّد الأسباب التي تؤثر في أيّ ظاهرة، وصعوبة تحديد الأسبقية الزمنية لأيّ من هذه الأسباب، ومن ثم استحالة معرفة أيها كان السبب المباشر لأيّ تطور. ولذلك فكل مناهج البحث التي اجتهد علماء السياسة في إتقانها وتطويع بعضها من علوم أخرى لا قيمة لها، وكل ما يمكن لعلماء السياسة أن يفعلوه هو دراسة النصوص السياسية Political texts إما بقصد فضح ما تنطوي عليه من خلال تفكيكها Deconstruction أو تفسيرها دون أن يكتسب أي تفسير Interpretation أي مكانة خاصة، فكل التفسيرات تتساوى في الأهمية، وهي كلها تحمل بصمات من يقوم بالتفسير، فليس هناك تفسير موضوعي وآخر غير موضوعي، أو تفسير عالم وتفسير جاهل. وهكذا تصبح دراسة السياسة هي أساساً دراسة لغة النصوص أو الأحداث السياسية، ويتخلّى دراسو السياسة عن وهم المعرفة الموضوعية بالواقع السياسي، أو الاعتقاد بإمكان التوصل إلى قواعد أو قوانين عامة يخضع لها السلوك السياسي. ويصبح أسلوب البحث الرئيسي في علم السياسة هو تحليل الخطاب إما بقصد تفكيكه أو بقصد تفسيره.

والنتيجة التي تترتّب على رفض إمكانية التعميم بالنسبة للسلوك الإنساني في مجال دراسة السياسة هي أولاً رفض النظريات المابعد سردية Meta-narratives التي هي أساس كثير من المدارس الكبرى في الدراسات الاجتماعية عموماً مثل الماركسية والنظريات الليبرالية، والتي تنطوي بكل تأكيد على مقولات بالغة العمومية يفترض

أنّها تنطبق على البشر في كل زمان ومكان، أو على الأقل في بلدان وثقافات مختلفة، وبطبيعة الحال، فرفض التعميم ينطبق ليس فقط على النظريات الكبرى بل ينطبق أيضاً على النظريات متوسطة وضيّقة النطاق Middle range and narrow range theories.

بل يذهب البعض إلى أنّ مدرسة ما بعد الحداثة على هذا النحو تلغي علم السياسة ذاته، فلا قيمة له في رأيهم إذا ما اقتصر فقط على قراءة وإعادة قراءة النصوص والأحداث السياسية باعتبار الثانية، بدورها، مجرّد خطاب ونص لغوي.

وإذا كانت المدرسة السلوكية قد دعت إلى علم اجتماعي يخلو من القيم، فإنّ مدرسة ما بعد الحداثة تولي للقيم بل وللعواطف والأحاسيس والتخمين مكانة كبرى، ولا تفرد مكانة خاصة للتحليل الفكري المجرّد، وفي مجال القيم، وهي التي كانت موضوعاً لأحد فروع النظرية السياسة، يذهب بعض أنصار هذه المدرسة إلى نسبيتها، فليس هناك أساس في رأيهم لترجيح قيمة معيّنة على أخرى، إمّا لأنّ لكل قيمة أهمية في سياق محدّد، أو لانتفاء الأسس المقبولة التي يمكن على أساسها تفضيل قيمة على أخرى، فمثل هذا التفضيل هو حكم Judgment ينفر منه معظم أنصار هذه المدرسة، وإن كان أنصار هذه المدرسة يضمون محافظين وماركسيين مجدّدين وما بعديين، يفضلون قيماً معيّنة كالحرية أو الحدّ من دور الدولة أو المساواة والإخاء بين البشر، ولكنهم يتخذون هذا الموقف إما تناقضاً مع منطلقات هذه المدرسة أو تخفيفاً من حدّة مقولاتها المتطرّفة في هذا الشأن.

وعلى هذا النحو لا يطرح أنصار مدرسة ما بعد الحداثة أيّ معايير لتقويم الإنتاج الفكري في مجال علم السياسة أو في غيره من مجالات الدراسات العلمية، وذلك لاستهجانها إصدار الأحكام، بينما يقتضي الانخراط في أي نشاط علمي أن تكون هناك معايير لتقييم المعرفة الصحيحة، حتى في ظل الأوضاع المحيطة بهذا النشاط من حيث أدوات البحث المتوافرة، والمنظور القياسي السائد Dominant paradigm، بل ولا يمانع أنصار هذه المدرسة من انطباق ذلك على ما يكتبونه، فهو في رأيهم مجرّد اجتهاد، مثل غيره من الاجتهادات، لا قيمة كبيرة له، إذ لا يمكن أن يعرف عالماً لا

يوجد إلاّ في ذهن كل إنسان، دون إمكانية تواصل حقيقة بين الذوات Inter-subjective communication .

وقد تعرّضت مدرسة ما بعد الحداثة لانتقادات حادة من جانب علماء السياسة الذين رأوا فيها تضييقاً لا مبرّر له لمجال علم السياسة، بقصره على دراسة الخطاب السياسي أو لغة الحدث السياسي، دون محاولة استكناه مضمون أي حدث، أو الولوج إلى استخلاص قواعد عامة من ملاحظة السلوك السياسي، أو قراءة التاريخ السياسي .

كما أنّ مدرسة ما بعد الحداثة برفضها أي محاولة لاكتشاف أسباب أي حدث، تجعل من المستحيل تحديد المسؤولية عن الأحداث السياسية، الكبرى والصغرى، وتضع دراسة السياسة في موضع العاجز عن القيام بأي دور بنّاء في تصويب مسار السياسة العملية، أو اقتراح سبل الخروج من المآسي التي عرفتها الإنسانية وما زالت تعرفها حتى الآن، سواء في ظل أنظمة حكم تقمع مواطنيها، أو صور من السيطرة تخفي آلياتها عن وعي المواطنين .

كما أنّ أنصار مدرسة ما بعد الحداثة يناقضون منطلقاتهم، فإذا كان من المستحيل الاتفاق على معايير لتحديد مصداقية أي إنتاج معرفي، فإنّ ذلك ينطبق أيضاً على ما يكتبونه، فإذا كان من غير الصحيح إمكان التعميم في مجال علم السياسة، وهذا في رأيهم النقد الموجّه إلى نظرياته، فإنّ مقولاتهم ذاتها من حيث استحالة المعرفة الموضوعية لا تتمتع بأي عمومية بدورها .

وذهب نقّاد مدرسة ما بعد الحداثة إلى رفض مقولات هذه المدرسة من حيث ادعائها بالانفصال بين أطراف التجربة الإنسانية، ومنتجي المعرفة، ودلّلوا على خطأ هذه المقولة بضرب مثل من اندلع حريق أمامه، والذي لا يحتاج بالتأكيد لانتظار منتج المعرفة الذي سيخبره بأنّه يواجه حريقاً يوشك أن يودي بحياته، ولا من يبيّن له أنّ هذا الحريق يلحق به الضرر .

بل لقد ذهب نقّاد هذه المدرسة إلى أنّ أساليبها المفضّلة مثل التفكيك وتحليل الخطاب

لا تقدّم أي معرفة جديدة، وأنّه يمكن الوصول إلى نفس الاستنتاجات باستخدام أساليب أخرى، كتحليل المضمون الكيفي على سبيل المثال، إذا ما استرشد بروح نقدية.

ومع ذلك، لا يمكن تماماً رفض كل مقولات هذه المدرسة، فنقدها للحداثة ينطوي على قدر كبير من الوجاهة، حتى ولو كانت لا تقدّم بديلاً، كما أن كلاً من أسلوبيّ التفكيك والتفسير من خلال تحليل الخطاب مفيدان في كشف المسكوت عنه في الخطاب، وما لا يسميه خطاب معيّن، وتراتبية القيم والأفكار داخل كل نص، وأصول ازدواجية التناقضات المدعاة Dichotomies فيه.

كما أنّ مدرسة ما بعد الحداثة بأصولها الفكرية الأوروبية، والتي تمتد في الفكر الألماني والفرنسي خصوصاً، وبالمساهمات العديدة التي غذّتها من تيارات فكرية متقاربة مثل ما بعد البنيوية، وبتأثير كتابات في دول الجنوب، بما في ذلك أنصار الإسلام السياسي قد ساهمت في إخراج علم السياسة من الإطار الفكري الضيّق الذي حشره فيه علماء السياسة الأمريكيون حتى أواخر السبعينيات، ومن ثم أضفت عليه بعداً أوسع، وإن كان ما يزال غربياً إلى حد كبير.

كما ينسب إلى أفكار ما بعد الحداثة أنّها ساهمت في نفس الوقت وعكست ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة في الدول الصناعية المتقدّمة، وهي الحركات التي تؤكد بدرجة أكبر على قضايا الهوية أكثر من قضايا المطالب المادية، مثل الحركات النسوية والحضرية، وحركات مناهضة التسلّح والسلام، وحركات المهمّشين الذين لا مأوى لهم، والأقليات المضطهدة، والتي خلفت الحركات الاجتماعية الأسبق، مثل الحركات العمّالية والتي كان لها طابع شامل، وكانت تعلي من شأن المطالب المادية[٢١].

ثانياً: الاختيار العقلاني

وإذا كانت مدرسة ما بعد الحداثة ترفض العلم عموماً، وخصوصاً في مجالات الاجتماع والسياسة، فإنّ مدارس أخرى في علم السياسة زادت شعبيتها منذ

السبعينيات وحتى أواخر تسعينيات القرن العشرين ما زالت تصرّ على إكساب السياسة الطابع العلمي بالمعنى الضيّق لهذا المصطلح، الذي يرى العلم فقط عندما يكون من الممكن إطلاق تعميمات على السلوك الإنساني أياً كان السياق الذي يجري فيه هذا السلوك.

ومدرسة الاختيار العقلاني Rational choice هي واحدة من هذه المدارس، ويشترك معها في هذا التطلّع إلى علم سياسة يستند إلى مقولات مجرّدة أنصار نظرية المباريات، التي سيجري شرحها في الصفحات التالية. وتقوم مدرسة الاختيار العقلاني على استعارة بعض مفاهيم علم الاقتصاد، بل تحديداً دراسات السوق وتطبيقها في مجال السياسة، وقد كان أول من سعى إلى ذلك ومهّد لظهور هذه المدرسة أنتوني داونز Anthony Downs في رسالته للدكتوراه التي نشرت تحت عنوان نظرية اقتصادية للديمقراطية An Economic Theory of Democracy (٢٢). وكان من أهم من ساروا على نفس الطريق كل من ويليام ريكر وجيمس بوكانان وجوردون تيلوك وموريس فيورينا وجون فريجون وغيرهم. والعناصر الأساسية لهذه المقاربة هي افتراض أنّ كل إنسان يسعى إلى تعظيم منفعته المادية، ووحدة التحليل الأساسية هي الفرد، ومن هذين الافتراضين تحاول هذه المدرسة تفسير السلوك الإنساني في مجال السياسة بالتسليم بأن البشر مخلوقات عقلانية، تعرف مصلحتها، وتحاول تحقيقها، ومن ثم يكون السؤال الأساسي الذي يطرحه عالم السياسة الذي يتبع هذه المدرسة هو: ما هو السلوك الفردي أو الجماعي الذي يعظّم مصلحة الأفراد في أي موقف معيّن، أو يحاول تفسير السلوك السياسي على أساس سعى الأفراد إلى تعظيم مصلحتهم الفردية؟

وهناك أسلوبان في استخدام هذه المقاربة، أحدهما استنباطي نظري يبدأ من مقولة عامة ومجرّدة تتفق مع افتراض تعظيم المصلحة المادية الفردية، ويستنتج منها المقولات التي تتضمنها وتصلح تفسيراً للسلوك السياسي للأفراد. ومن أنصار هذا الأسلوب داونز وبوكانان وريكر وتيلوك. أما الأسلوب الثاني فهو أمريقي تجريبي يختبر صحة هذه المقولات بالتطبيق في مواقف محدّدة للحكم على مدى صحّتها، ومن أنصاره

فيورينا وفريجون ، بحسب ما ذهب إليه جابرييل ألموند . ويطلق على الفريقين اسم منظري الاختيار العام Public choice theorists .

وقد كان أهم استخدامات المقاربة ، شرح بعض جوانب النظم الديمقراطية والنظم الانتخابية وتنظيم المؤسسات التشريعية وكيفية عملها ، وخصوصاً بناء التحالفات فيها ، وسلوك الفلاحين في مجتمعات الجنوب ، ومشاكل بناء الدولة والثورة بل وقضايا الأمن والدبلوماسية على المستوى الدولي .

وقد أثار افتراض العقلانية في عمل هؤلاء العلماء كثيراً من النقاش ، خصوصاً وأنّ روّاد هذه المدرسة الذين سبقت الإشارة إليهم لا يحاولون التخفيف من صرامة هذا الافتراض وعموميته بالإشارة إلى متغيّرات أخرى يستند إليها مثل السياق الثقافي أو الاجتماعي أو النفسي ، وهم يدافعون عنه إمّا بادعاء أنّه افتراض واقعي ، أو يذهبون إلى أنّه يفسّر كثيراً من الظواهر ، فهو في هذه الحالة يستخدم لغرض تعليمي Heuris-tic ، ولكن يختلف بعض من يستخدمون هذه المقاربة مع هذا التفسير ، إلاّ أنهم يدعمونه إمّا بالربط بسياق ثقافي معيّن ، أو بإطار من الاقتصاد السياسي على نحو ما فعل روبرت بيتس Robert Bates في دراسته لأوضاع الفلاحين في دول الجنوب ، وخصوصاً في أفريقيا(٢٣) ، ويصف ألموند كولمان هذا الفريق الأخير بأنّه هامشي في إطار مدرسة الاختيار العقلاني(٢٤) .

وعلى الرغم من شدّة حماس كثير من علماء السياسة الأمريكيين تحديداً لهذه المدرسة ، واعتبارهم أنّها السبيل الوحيد لتأسيس علم سياسة بمعنى الكلمة ، وبنفس الروح التي دافع بها السلوكيون من قبل عن نظرتهم للعلم ولدراسة السياسة ، إلاّ أنّ هناك أيضاً كثيراً من علماء السياسة في الولايات المتحدة ذاتها وفي مقدّمتهم جابريل ألموند نفسه الذي كان من أشد أنصار المدرسة السلوكية في علم السياسة وخارج الولايات المتحدة كذلك ، لا يشاركون أنصار هذه المدرسة هذا الرأي ، ويعترضون خصوصاً على الاعتقاد بواقعية افتراض السعي إلى تعظيم المصلحة المادية كأساس لسلوك الأفراد السياسي ، ويشدّدون على أهمية السياق الذي يجري في إطاره هذا السلوك وخصوصاً الإطاران الثقافي والسياسي ، فتصوّر الفرد لمصلحته مرتبط بالإطار

الثقافي، وسعيه لتعظيم هذه المصلحة مرهون بالإطار السياسي الذي يعيش فيه. بل إنّ الفرد قد يفضل البعد تماماً عن القدرة على السعي لتعظيم مصلحته، وهذا ما يبيّن أيضاً أهمية التكوين النفسي للفرد. ولا يلقى أنصار هذه المدرسة بالاً لمثل هذه التعقيدات. وحتّى عندما يحاولون توسيع مفهوم المصلحة بحيث تشمل غايات غير اقتصادية مثل نيل القوّة أو الحريّة فإنّ ذلك يدفعهم إلى حقل ألغام نظري ، فما هو مدى عمومية هذه الغايات غير الاقتصادية؟ وما هو الحل عندما تتعارض الغايات غير الاقتصادية مع الغايات الاقتصادية؟ ومن هو المرجع في تحديد المصلحة، وخصوصاً عندما يتفاوت هذا الإدراك للمصحلة من فرد إلى آخر، بل وعندما يفضّل بعض الأفراد سلوكاً يضحون فيه ليس فقط بمصلحتهم المادية، ولكن بحياتهم أيضاً كما هو حال المؤمنين بعقائد سياسية معيّنة والذين لا يترددون في التضحية بحريّتهم وحياتهم في سبيل نصرة عقيدتهم؟ والخلاصة أنّ هذه المدرسة تعكس تصوّراً معيناً للعقلانية لا يتفق مع كثير من الثقافات السائدة في المجتمعات غير الغربية، فضلاً عن أنّه لا يتفق أيضاً مع الثقافة الغربية التي عرفت على امتداد تاريخها من ضحّوا بحياتهم من أجل الحقيقة أو الحريّة الفردية أو الاستقلال أو الاشتراكية. ولم تفلح محاولات بوكانان في توفيق هذا التعارض مع مقولات هذه المدرسة من خلال استعارة فكرة منحنيات السواء من علم الاقتصاد[٢٥]، لأنّ المرجع في تحديد توليفات القيم المختلفة يتفاوت من فرد لآخر، ولهذا السبب تجد هذه المدرسة خصوصاً ألداء في الولايات المتحدة ذاتها، ويندر أن يستخدمها علماء السياسة خارج الولايات المتحدة.

ثالثاً : نظرية المباريات ـ Game theory

والتوجّه الثالث الهام الذي يميّز علم السياسة في أواخر القرن يعرف بنظرية المباريات، وهو يشترك مع مدرسة الاختيار العقلاني في الاعتقاد الجازم بإمكانية أن تكون دراسة السياسة دراسة علمية تستوحي أساليب البحث والتحليل التي استخدمتها فروع أخرى من الدراسات الاجتماعية توصف بأنّها أكثر علمية هي في هذه الحالة علم الاقتصاد [٢٦] وتكتسب مساهمة هرساني Harsanyi هنا دلالة خاصة، إذ انشغل

بتحليل المواقف التي تتسم بالتوزيع غير المتساوي للمعلومات بين أطرافها، وصاغ عدداً من الافتراضات استخلص منها عدداً من النتائج. وقد ألهم تحليله هذا عدداً من علماء السياسة ومن المتخصصين أساساً في العلاقات الدولية لكي يحلّلوا مثله أنماطاً متشابهة في هذا الحقل الذي يختلف في رأيهم عن المجتمع السياسي الداخلي، إذ لا توجد فيه سلطة مركزية، ومن ثم يسوده في رأيهم انعدام قواعد السلوك الملزمة والفوضوية Anarchy. وبناء على الافتراض بأنّ وحدات هذا المجتمع الدولي، أي الدول، هي كيانات لها غايات وذات إرادة واحدة فقد طُرح السؤال حول أنماط تفاعلها الإستراتيجي، أي ما يتوقف عليه أمنها بل وبقاؤها، وتم اختزال هذه الدول في شكل فاعلين مجرّدين لا يتمايزون عن بعضهم البعض، ولا يؤثر اختلاف الأوضاع الداخلية على سلوكها الأساسي. وبدا أنّ الاستنتاجات التي يفضي إليها هذا النوع من التحليل تفيد في تحليل العلاقات الدولية عندما يتم تبسيطها على هذا النحو(٢٧).

وتستند نظرية المباريات على ثلاثة افتراضات مترابطة، هي التي توجه تحليلها في كافة فروع العلوم الاجتماعية، منها أنّ الفاعلين أو أنّ أطراف التفاعل هم فاعلون عاقلون، بمعنى أنّ لهم غايات محدّدة يعرفونها، وهم يختارون الوسائل التي تمكّنهم من بلوغ هذه الغايات. والافتراض الثاني هو أنّهم عالمون بغايات الطرف أو الأطراف الأخرى ووسائلها في بلوغ هذه الغايات. ويقضي الافتراض الثالث بأنّ معرفة الأطراف لا تقتصر فقط على غاياتهم ووسائل تحقيقها، ولكنها تمتد أيضاً إلى قواعد التفاعل فيما بينهم(٢٨).

وهناك أنواع عديدة من المباريات، فهناك المباريات الساكنة، التي لا يتواصل أطرافها، مثل مباراة معضلة السجينين، وهناك المباريات الحركية التي تتسم بالتواصل بين أطرافها مثل مباريات التنسيق والمساومة، وهناك أيضاً المباريات التي لا تتكرّر، وهناك المباريات المتكرّرة. ويقتضي تطبيق نظرية المباريات ليس فقط معرفة غايات الأطراف المختلفة، ولكن تحديد درجة تعلّقهم بهذه الأهداف أو مدى (منفعتها) لهم.

ومن أبرز نماذج المباريات الشائعة في دراسات السياسة مباراة معضلة السجينين، وهي تستمد تسميتها من أحد صورها، وهي أن مسجونين، يعرف كل منهما أنّهما لو

تعاونا معاً لحصلا على حكم مخفف، ولكن يخشى كل منهما من أن يشي الآخر به فتقع عليه عقوبة مضاعفة، ولكن عدم إدراك كل منهما لما سيفعل الآخر ينتهي بأن يعترف كل منهما، وهذا أسوأ اختيار لهما، والنموذج البارز لهذه المباراة في حقل العلاقات الدولية هو نموذج القطبية الثنائية أثناء الحرب الباردة، فكل قطب يخشى أن يسيطر عليه القطب الآخر من خلال التفوّق في سباق التسلّح؛ غير أنهما لو تعاونا معاً لتمكّنا من تجنّب نفقة سباق التسلّح، ولكن نظراً لأنّ كلاً منهما لا يثق في نوايا الآخر؛ فإنّ كلا منهما يختار المضي في سباق التسلّح.

والنموذج الثاني للمباريات الشائعة في التحليل السياسي هو ما يمكن تسميته بمَنْ الجَبَان؟ (Chicken)، وتستمد تسميتها باللغة الإنجليزية من لعبة شاعت بين المراهقين الذي يقودون سيارات، عندما يتواجه اثنان كل بسيارته، ويندفع كل منهما باتجاه الآخر، فلو أصرّ كل منهما على الفوز لتصادما وانتهت حياة كل منهما، ولكن لو تفادى أحدهما الآخر بالانحراف عن مسار السباق لاتهم بالجبن، وهكذا فالخيارات المتاحة أمام اللاعبين هي إمّا أن يتصرّف كصقر (Hawk) طوال المباراة أو كحمامة (Dove). وتصلح هذه المباراة لتحليل سياسة حافة الهاوية أثناء الحرب الباردة، أو حتى لتحليل حالة الطبيعة السابقة على قيام الدولة كما وصفها هوبز.

والمباراة الثالثة التي تشيع في كتابات العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي هي عندما يكون أمام كل من الطرفين خيار بالمضي في الوصول إلى غايته منفرداً أو بالتعاون مع الطرف الآخر. هل تحقق الدولة تنميتها منفردة حتى ولو أدّى ذلك إلى تأخّر معدّل التنمية ولكن مع التمتع بالحريّة في صنع القرار الخاص باستراتيجية التنمية، أم تتعاون في تنميتها مع دول أخرى، وقد يسرع ذلك من معدّل تنميتها، ولكنّها تفقد حريّتها؟

وتتعدّد استخدامات نظرية المباراة في النظرية السياسية ودراسات النظم السياسية والمؤسسات السياسية والعلاقات الدولية، وإن لم تخل افتراضات هذا المدخل من انتقادات يوجّهها علماء السياسة لافتراضاتها الثلاثة التي سبق ذكرها، ففي النظرية السياسية يحاول بعض علماء السياسة تحليل الظروف التي تم خلالها ظهور الدولة بالاسترشاد ببعض المباريات، مثل مباراة معضلة السجينين، التي يجدون حلّها في

ضرورة التعاون، وذلك على النحو الذي شرحه هوبز تحديداً في رؤيته الخاصة للعقد الاجتماعي الذي كان كامناً في رأيه وراء ظهور الدولة، إن لم يكن على نحو صريح فعلى الأقل على نحو ضمني، كما تظهر فائدة نظرية المباريات في تحليل أنماط التحالفات السياسية في مجال السياسة المقارنة وفي معرفة توزيع تفضيلات الناخبين[٢٩]. وأخيراً يوفّر حقل العلاقات الدولية فرصاً واسعة للاستفادة من نظرية المباريات في فهم صور مختلفة من التفاعل التعاوني أو الصراعي في المحيط الدولي، وقد كان توماس شيلنج من أشهر من استخدموا نظرية المباريات في هذا الحقل[٣٠].

وتنصب أهم الانتقادات لنظرية المباريات على افتراضاتها الثلاثة الرئيسية. إذ يثير الافتراض الأول التساؤل حول مصداقية افتراض العقلانية، وخصوصاً ارتباط تصوّر ما هو عقلاني بالثقافة التي ينتمي إليها الباحث، هل كانت مقاومة فيتنام للوجود العسكري الأمريكي في فيتنام الجنوبية عقلانية، وخصوصاً عندما راحت الولايات المتحدة تقصف هانوي بالقنابل، وتفرض حصاراً على موانئها؟ وهل تعتبر العمليات الفدائية التي قام بها الفلسطينيون وكانوا يفجّرون فيها أجسامهم، وسمّاها الإعلام الغربي بعمليات انتحارية هل هي عقلانية أم غير عقلانية، وخصوصاً إذا كان من غير الواضح أنّها تؤدي إلى تغيير استراتيجي في موقف الطرف الذي توجّه ضده هذه العمليات الفدائية؟. ما هي العقلانية التي تسود في هذه الحالات، هل هي عقلانية الطرف القوي أم عقلانية الطرف الأضعف، وهما يختلفان من حيث الإطار الثقافي لكل منهما؟ ومن ناحية ثانية، فحتّى تكون هناك مباراة لا بد من أن تكون معايير العقلانية واحدة بالنسبة لأطراف المباراة، وذلك حتّى يكون معنى كل خطوة في المباراة واحداً بالنسبة لهذه الأطراف جميعاً. وأخيراً فإنّ قواعد المباراة ذاتها لا بد أن تكون معروفة وواضحة بل ومقبولة ضمنياً من جانب أطرافها، وقد لا يكون ذلك هو الحال في كثير من المواقف السياسية الواقعية. صحيح أنّ هناك اجتهادات في إطار نظرية المباريات للتعامل مع غياب العقلانية أو ما يسمّى باللاعقلانية Irrationality [٣١]، إلاّ أنّ ارتباط نظرية المباريات بالفلسفة الفردية منهجياً يجعل افتراضاتها هذه محل تشكّك ممن يرفضون بدورهم هذه الفردية المنهجيةMethodological Individualism.

توجّهات راديكالية في علم السياسة

إذا كان التوجه الغالب في كتابات علم السياسة هو التوجهات الليبرالية والمحافظة، إلاّ أنّ دراسات السياسة عرفت أيضاً توجهات راديكالية وخصوصاً ما تأثّر منها تحديداً بالماركسية. وقد كان لهذه الكتابات صدى كبير في بعض بلدان الجنوب، وخصوصاً إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حتى وإن كانت بعض روافدها قد برزت في جامعات الشمال، وخصوصاً الجامعات الأوروبية. ويمكن تصنيف التوجهات الراديكالية في دراسات السياسة في أربع مدارس رئيسية هي: النظرية النقدية التي ارتبطت بما عرف بمدرسة فرانكفورت، والماركسية، ومدرسة التبعية، ونظرية النظام العالمي. والقاسم المشترك بين كل هذه المدارس هو تأثّرها بالماركسية، وطبيعتها البينية، التي تجمع مثلاً في حالة مدرسة فرانكفورت بين علوم الاجتماع وعلم النفس والسياسة والفلسفة بل واللغويات، وفي حالة المدارس الثلاث الأخرى بين الاقتصاد والاجتماع والسياسة. وتظهر أهم مساهمات هذه المدارس في الحقول الفرعية لعلم السياسة مثل النظرية السياسية والاجتماع السياسي والعلاقات الدولية ودراسات التنمية، وكذلك في دراسات الثقافة. كما يجمع بينها أيضاً ميلها عموماً لرفض علمية دراسات السياسة وادعاؤها أنّ نظريات علماء السياسة إنّما تعكس رؤية أيديولوجية للعالم ترتدي قناع العلمية.

وقد أدّت هجرة العلماء الألمان الذين عملوا في معهد البحث الاجتماعي بجامعة فرانكفورت إلى الولايات المتحدة قبيل الحرب العالمية الثانية هرباً من اضطهاد الحكومة النازية للمثقفين اليساريين واليهود منهم خصوصاً إلى انتشار أفكار مدرسة فرانكفورت التي حاول علماؤها الجمع بين أفكار ماركس وهيجل، ومن أهم روّادها هوركهايمر الذي تولّى إدارة هذه المدرسة في سنة ١٩٣٠ وجند معظم العلماء الذين اشتهروا بعد ذلك وهو الذي صاغ نظرية المجتمع الجماهيري، وكان من بين من اختارهم للعمل فيها تيودور أدورنو الذي طرح مفهوم الشخصية السلطوية وهربرت ماركوز الذي انتقد الماركسية السوفيتية والهيمنة الرأسمالية في آن واحد، وأريك فروم الذي جمع في تحليله بين ماركس وفرويد، ويعتبر المفكّر الألماني يورجن هابرماس من أشهر رموز النظرية النقدية في الوقت الحاضر.

وربما كانت أكبر مساهمة للماركسيين في إطار دراسات السياسة هي تحليلهم للبعد الطبقي في الثورات، وتنظيرهم للدولة. وربما كان المفكّرون الفرنسيون والبريطانيون هم الأبرز في هذا المجال. ومن أشهر الكتابات ما طرحه الفيلسوف الفرنسي التوسير في تشريحه للأبعاد الأربعة للتكوين الاجتماعي والاقتصادي ـ والاجتماعي والسياسي والأيديولوجي والنظري)، وتفاوت زمن كل منها وعلاقة البنية الفوقية من قوانين وسلطة سياسية ومؤسسات تعليمية وأيديولوجية بالبناء الطبقي للمجتمع. وقد أسهم تلميذه المفكّر اليوناني الأصل نيكوس بولانتزاس في تحليل علاقة الطبقات بالدولة في المجتمع الرأسمالي، وساهم المفكّر البريطاني رالف ميليباند في هذا التحليل بالتأكيد على الاستقلال النسبي للدولة، ودار بينه وبين بولانتزاس حوار ثري في هذا الشأن. واهتم الماركسيون الأمريكيون بتحليل أسباب الأزمة المالية للدولة الرأسمالية، وبدور رأس المال الاحتكاري في توجيه سياسات هذه الدولة. وقد نقل مفكّرو دول الجنوب بعض قضايا هذا التحليل في محاولتهم سبر أغوار البنية الطبقية الخاصة في مجتمعاتهم، مثل حمزة علوي الذي استخدم أدوات التحليل الماركسي في سياق دراسته لطبيعة دولة ما بعد الاستعمار في شبه القارة الهندية وخصوصاً في باكستان، وآرنست لاكلاو في شرحه للعلاقة بين أنماط الإنتاج المختلفة في دول أمريكا اللاتينية.

أما مدرسة التبعية فقد نقلت التحليل الماركسي إلى قضايا العلاقة بين الدول الصناعية والدول المستعمرة سابقاً في أمريكا اللاتينية وإفريقيا ، واختلفت مع طرح من سموا بالماركسيين التقليديين الذين نسبوا إلى الرأسمالية دوراً إيجابياً في تنمية المستعمرات السابقة، ومالوا إلى انتظار تطوّر الرأسمالية في تشويه البنى الاقتصادية والطبقية في دول الجنوب، واستحالة التنمية الرأسمالية المستقلة فيها، واعتبروا أنّ مجرّد اندماج الدول المستعمرة في الاقتصاد العالمي هو تحوّلها إلى رأسمالية تابعة، بينما اهتم الماركسيون بتحديد أنماط الإنتاج المتعدّدة في هذه البلدان، حتى وإن اعترفوا بأنّ النمط المسيطر فيها هو في بعض الحالات نمط الإنتاج الرأسمالي. ودعا أنصار مدرسة التبعية إلى تجاوز البنى شبه الإقطاعية وشبه الرأسمالية في هذه البلدان والمضي على طريق الثورة الاشتراكية، ومع ذلك اختلفوا في تقدير آثار الاندماج في الاقتصاد العالمي

على تنمية دول الجنوب، فبينما ذهب كاردوسو إلى أنّ التنمية الرأسمالية ممكنة في بعض دول الجنوب في ظل الاندماج أو التبعية، لم ير أندريه جندر فرانك وسمير أمين في التنمية التي تجري في ظل التبعية سوى تنمية للتخلّف.

وأخيراً تشترك مدرسة النظام العالمي مع مدرسة التبعية في كثير من المقولات الأساسية، ولكنها تتمايز عنها بأنّها تجعل من النظام العالمي وليس الدولة أو العلاقات الثنائية بين الدول ـ كما تفعل مدرسة التبعية ـ وحدة التحليل الأساسي.

وقد خبا تأثير هذه المدارس كلّها في نهاية القرن اللهم إلاّ المدرسة النقدية على يد هابرماس ومن تأثّر به، وذلك بسبب انتصار الرأسمالية في صراعها الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي على الدول الاشتراكية التي أخذ نظامها السياسي في السقوط منذ أواخر الثمانينات، وأخذت الدول التي تحكمها أحزاب شيوعية والتي أفلتت من هذا السقوط الجماعي بكثير من أساليب الإدارة الاقتصادية الرأسمالية، ووسعت من مجال نشاط القطاع الخاص وسعت جاهدة لاستقطاب رأس المال الأجنبي، وتعثّرت أوضاع الدول الاشتراكية التي لم تأخذ بهذه الأساليب مثل كوريا الشمالية وكوبا، كما أنّ دول الجنوب التي نجحت تنميتها الاقتصادية هي تحديداً تلك الدول التي كانت توصف بأنّها الأشد في تبعيتها بسبب اعتمادها طوال الخمسينيات والستينيات على المعونات التي تقدّمها الدول الرأسمالية، بل وعلى الوجود العسكري لقوات هذه الدول على أراضيها، مثل دول شرق آسيا ككوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وإقليم هونج كونج في الصين، والتي أطلق عليها تعبير النمور الآسيوية بسبب معدّلات التنمية السريعة التي كانت تحققها. ولذلك فإنّ مفكّري اليسار في إطار علم السياسة في أواخر القرن يختلفون مع وحدات التحليل الماركسية، فليست الطبقة وحدة التحليل الرئيسية لديهم، وتوقّفوا عن الدعوة إلى ثورة اشتراكية تقودها الطبقة العاملة، وأصبحوا يسمون أنفسهم إمّا بالماركسيين الجدد أو ما بعد الماركسية؟

أين دراسات السياسة في الوطن العربي؟

لا شك أنّ دراسات السياسة في الوطن العربي قد تجاوزت مرحلة الطفولة. والمقصود هنا هو دراسة السياسة كحقل علمي مستقل في الجامعات، وليس مجرّد التأمل في الظاهرة السياسية، وهو ما عرفه الفكر العربي في مراحل متعدّدة من تاريخه، بالنقل بداية عن الإغريق كما كان حال كل من الفارابي وابن رشد، أو باجتهادات أصيلة تعكس الواقع العربي مثلما طرح ابن خلدون في مقدّمته الشهيرة. وقد سبقت مصر ولبنان والعراق الدول العربية الأخرى في مجال تدريس السياسة كفرع علمي مستقل، وفي أقسام جامعية متخصصة. فقد أنشئ قسم العلوم السياسية بكليّة التجارة في جامعة القاهرة في سنة ١٩٣٧، ولحقت جامعة بغداد جامعة القاهرة في هذا الصدد بعد اثنين وعشرين عاماً، ثم امتد تدريس العلوم السياسية في أقسام مستقلة في معظم الدول العربية تقريباً بعد الحصول على الاستقلال واهتمام حكوماتها بالتعليم الجامعي، وهكذا فبناء على البيانات التي توافرت للكاتب من اتحاد الجامعات العربية فقد بلغ عدد أقسام العلوم السياسية في الوطن العربي تسعة أقسام في أربعين جامعة في سنة ١٩٧٦، ثم ارتفع العدد إلى اثنين وثلاثين قسماً في إحدى وتسعين جامعة في نهاية القرن، وذلك بالإضافة إلى قسمين للعلوم السياسية في كل من الجامعة الأمريكية ببيروت والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وقد أصبحت أقسام العلوم السياسية أمراً مألوفاً في معظم الدول العربية مع نهاية القرن العشرين، وذلك باستثناء ثلاث دول في الخليج العربي هي البحرين وقطر وعمان التي لا توجد في أي من جامعاتها أقسام لهذا الحقل من المعرفة الإنسانية.

وباستثناء جامعة بغداد التي توجد فيها كلية مستقلة للعلوم السياسية، فإنّ أقسام العلوم السياسية ملحقة بكليات للاقتصاد أو التجارة أو العلوم الإدارية في ثلاث وعشرين جامعة، وبكليات للآداب أو العلوم الاجتماعية أو الإنسانيات في تسع جامعات أو بكلية الحقوق في جامعة واحدة، أو هكذا كان الموقف في نهاية القرن العشرين. ويمكن التمييز عموماً بين الدول التي تأثّرت بالتقاليد البريطانية مثل مصر والعراق وبعض دول الخليج التي تميل إلى الجمع بين العلوم السياسية والاقتصاد أو

علوم التجارة في كليّة واحدة، بينما تجنح الدول التي تأثّرت بالتقاليد الفرنسية إلى الجمع بين العلوم السياسية والقانون مثلما كان الحال في دول المغرب العربي، وتجمع الأردن واليمن وفلسطين بين اتجاهين: إلحاق أقسام العلوم السياسية بكليات الاقتصاد أو بكليات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. ولا تتوافر بيانات عن أعداد طلاب العلوم السياسية في الوطن العربي، أو عن أعداد أساتذتهم، ولا شك أنّ أعدادهم قد زادت مع هذا التوسّع في إنشاء أقسام العلوم السياسية، أما الأساتذة فربما يكون أحد مؤشرات أعدادهم عضوية جميعاتهم المهنية. وقد بلغت عضوية الجمعية العربية للعلوم السياسية، التي تشترط لعضويتها الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه في العلوم السياسية، قرابة الأربعمائة وخمسين (٤٤٨ في سنة ١٩٩٨) ينتمون إلى أربع عشرة دولة عربية هي مصر والعراق والجزائر ولبنان والأردن والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتونس والسودان وسوريا واليمن. وكانت أكبر أعداد المنضمين من مصر والعراق اللذين وجد فيهما أقدم أقسام العلوم السياسية، وجاءت أقل الأعداد من سوريا التي اقتصر تدريس العلوم السياسية فيها إلى عهد قريب على أعضاء حزب البعث وحدهم[٣٢]. ومعظم المنضمين إلى الجمعية هم ممن يقومون بتدريس العلوم السياسية في الوطن العربي. وباستثناء مجلة العلوم السياسية التي كانت تصدرها الجمعية المصرية للعلوم السياسية بانتظام في الخمسينيات والستينيات، ومجلة الجمعية العربية للعلوم السياسية التي توقفت تقريباً منذ أوائل التسعينيات، فلا توجد دوريات متخصصة في علم السياسة في الوطن العربي، وإن كانت هناك دوريات أكاديمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية تصدر عن جامعة الكويت، كما توجد دوريات أخرى للسياسة الدولية، ودوريات عامة تغطي الشؤون السياسية تفتح صفحاتها للمتخصصين في العلوم السياسية، من أشهرها وأوسعها انتشاراً شهرية (المستقبل العربي) التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، ومجلة شؤون عربية التي تصدر عن الجامعة العربية، وذلك بالإضافة إلى دوريات جامعية محدودة الانتشار ربما لا يعرف عنها إلاّ من يكتبون فيها من أساتذة الكليّة أو الجامعة المعنية.

وقد أصبح لأساتذة العلوم السياسية العرب وجود بارز في الحياة الفكرية والسياسية

العربية، من خلال قيادتهم لمراكز أبحاث تهتم بالشئون السياسية والاستراتيجية في عديد من الدول العربية، وفي تبوئهم لمواقع السلطة في العديد من هذه البلدان، ولكن يمكن القول بدون مبالغة أنّ عطاءهم في هذين المجالين هو أقل بكثير مما يتوقعه الرأي العام العربي منهم، فمعظم هذه المراكز تهتم بدرجة أكبر بشرح سياسات الحكومات العربية للمواطنين ولمن يترددون عليها من مسئولين ورجال أعمال أجانب، كما أنّ علماء السياسة الذين تقلّدوا مناصب حكومية لم يعرف عنهم أنّهم كانوا من دعاة التطوّر الديمقراطي لبلدانهم، وإنّما كانوا أقرب إلى الخبراء الذين يقدّمون خبرتهم المهنية لمن يطلبها، وقلّة منهم في فلسطين ومصر وبعض دول الخليج برزوا في صفوف المعارضة السياسية لحكوماتهم.

ولا شك في أنّ كتابات علم السياسة في الوطن العربي قد تجاوزت مراحلها الأولى التي كان يغلب عليها إمّا المدخل القانوني أو الأسلوب الوصفي أو الفلسفي، وقد بدأ هذا التطوّر حثيثاً في الستينيات ثم تعمّق في السبعينيات مع عودة الطلاب العرب، وخصوصاً المصريين واللبنانيين الذين أكملوا دراساتهم العليا في الجامعات الأمريكية والبريطانية، وقد درس هؤلاء السياسة في وقت انطلاق المدرسة السلوكية في العلوم السياسية، ولذلك فقد كان دورهم هو نقل مفاهيم هذه المدرسة ونظرياتها وأساليبها في البحث إلى طلابهم العرب، وخصوصاً في فروع العلاقات الدولية والسياسة المقارنة، ولم يكن أي منهم يتخذ من هذه المدرسة في ذلك الوقت موقفاً نقدياً، كما كانت هناك قلّة محدودة من علماء السياسة العرب الذين تلقوا تعليمهم في جامعات غربية، وتأثّروا بدرجة أكبر بالماركسية وبمدرسة التبعية. ومع أنّ المدرسة السلوكية فقدت بريقها في الغرب، إلاّ أنّها تكاد تكون المدرسة المهيمنة على أقسام العلوم السياسية في الوطن العربي في الوقت الحاضر. ومع ذلك فإنّ هناك مساهمات محدودة من جانب عدد من شباب علماء السياسة الذين تلقّوا تعليمهم في الغرب في أواخر القرن ممن تأثّروا بمدرسة ما بعد الحداثة وأساليبها في التحليل، وقدّم هؤلاء للمكتبة العربية كتابات تستخدم أساليب تحليل الخطاب وتحليل المفهوم وتحليل المناظرات، كما أنّ قلة محدودة من علماء السياسة العرب استخدموا مدخل الاقتصاد السياسي في تحليلهم لأوضاع

الوطن العربي أو حتّى للنظام العالمي . وهكذا فإنّ منظور المدرسة السلوكية هو الغالب في كتابات علم السياسة في الوطن العربي، ولا توجد دراسات في الوطن العربي تتبنّى المداخل الأحدث نسبياً مثل مدخل الاختيار العقلاني أو نظرية المباريات. وحتّى هؤلاء الذين يتبعون المدرسة السلوكية، فإنّ قليلين منهم هم الذين اهتموا باستخدام أساليب التحليل الكمّي، إلاّ في دراسات الرأي العام والانتخابات، ويعود السبب في ذلك إلى قلّة البيانات السياسية الموثوق بصحتها في العالم العربي، وإلى ارتفاع تكلفة مثل هذه الدراسات، وإلى التضييق الذي تمارسه النظم العربية على البحث الموضوعي في قضايا السياسة الداخلية.

على أنّ فترة التعلّم من الغرب قد أفضت إلى مرحلة التفكير النقدي فيما يأتي منه في صورة إنتاج نظري. ولذلك فقد تضافرت عوامل النضوج من ناحية، ونقد المدرسة السلوكية من ناحية أخرى، وتصاعد حركات الإسلام السياسي من ناحية ثالثة، في ظهور حركات الرفض لمدارس علم السياسة الغربي في عدد من الدول العربية وفي ملتقيات علماء السياسة العرب. وهكذا دعا عدد من علماء السياسة العرب إلى مدرسة عربية في علم السياسة منهم علي الدين هلال دسوقي الذي تولّى منصبيّ الرئيس والأمين العام للجمعية العربية للعلوم السياسية في النصف الثاني من الثمانينيات ومرّة أخرى في سنة ٢٠٠٥ وجورج جبور، وتبع عدد من أنصار الإسلام السياسي أفكار المدرسة المعروفة بأسلمة المعرفة. وقد انصب احتجاج هؤلاء على بعض نظريات علم السياسة وخصوصاً في حقليّ السياسة المقارنة والعلاقات الدولية باعتبارهما نظريات متحيّزة ثقافياً وسياسياً، ولكن جهد الفريق الأول في حقليّ السياسة المقارنة والعلاقات الدولية باعتبارها نظريات متحيّزة ثقافياً وسياسياً، اقتصر على نقد غير شامل لمدارس علم السياسة الغربي، وبذل الفريق الثاني جهداً كبيراً في دراسة نصوص تراثية إسلامية، ولكن يمكن القول دون أي مبالغة أنّ أيّاً من الفريقين لم ينجح في طرح إطار نظري بديل لما أسموه بعلم السياسة الغربي. ومع ذلك لا يمكن إنكار أنّ ما يسمّى بالمدرسة العربية في علم السياسة يتجلّى في انتعاش الكتابة والبحث في القضايا السياسية التي تهم الوطن العربي، وتحليل الانتخابات في الدول العربية، ورسم

السياسات العامة وعملية صنع القرار، والسياسات الخارجية للدول العربية والنظام الإقليمي العربي وسياسات القوى الكبرى تجاه الدول العربية، وكذلك تحقيق بعض أعمال التراث الإسلامي.

على سبيل الخلاصة

من الصعب أن تكون هناك خلاصة لمثل هذا العمل الذي يستعرض تطوّر علم السياسة في القرن العشرين. والسبب في هذه الصعوبة هو أنّ علم السياسة لا يتطوّر على النحو الذي وصفه توماس كوهن في حديثه عن بنية الثورات العلمية، فلا يوجد منظور قياسي واحد يحكم دراسة السياسة في أي وقت من الأوقات، وربما كان عالم السياسة الأمريكي جون جونل على حق عندما أقرّ بأنّه لو كانت هناك ثورة حقيقية في علم السياسة فهي الانتقال من مفهوم المجتمع العضوي المتجانس السابق على الدولة ومن نظرية العقد الاجتماعي في بناء الدولة إلى المنظور التعدّدي ذي المنطلقات الليبرالية. وهذا المنظور الأخير هو الذي ما زال يحكم تطوّر علم السياسة، ولم تكن المدرسة السلوكية إلاّ صياغة جديدة له[٣٣]، وربما آن الأوان لكي يخرج علم السياسة في الولايات المتحدة وفي العالم من إسار المدرسة التعدّدية وإطارها القيمي، وربما يكون ذلك هو التحدّي الذي يواجهه علماء السياسة في الغرب وفي العالم العربي.

الهوامش

1. Almond, Gabriel. **A Discipline Divided: Schools and Sects in Political Science.** Sage Publications.

2. Best, Paul. Kul B. Rai, & David F. Walsh. **Politics in Three Worlds : An introduction to Political Science.** New York & Toronto. John Wiley & Sons. 1986. Pp. 6 - 7.

3. Encyclopedia Britannica. The Scocial Sciences: Political Science : Historical Development of Political Science. 1999.

4.Bill, James. A. & Robert L . Hardgrave. **Comparative Politics. The Quest for Theory**. Charles E. Merrill Publishing Company, A Bell & Howell Company. Columbus. Ohio. 1973. Pp. 2-9.

5. Spenser, Henry R. **Government and Politics Abroad**. Henry Holt. New York. 1936.

6. Wilson, Woodrow. **The State: Elements of Historical and Practical Politics**. D.C. Heath. Boston. 1889.

7. Paley, William. **The Principles of Moral and Political Philosophy**. M. Sherman. Bridgeport, connecticut. 1827.

8. Pollock, Sir Fredrick. **An Introduction to the Science of Politics**. Macmillan & Company. London. 1920. P. 2. Quoted in Bill & Hardgrave. Op.cit. p.8.

9. Bill & Hardgrave. Op. cit. P. 9.

10. Eulau, Heinz. The Behavioral Persuasion in Politics.Random House. New York and Toronto. 1967. P. 12.

11. David Eastor. American Behavioral Scientist 7 (September 1963): Supplement, P.6, Quoted in Bill & Hardgrave. Op.cit. P. 16.

12. Ibid. Pp. 12-35.

13. Britannica. Op.cit. Behavioralism. Methodological Considerations in Contemporary.

14. Eastor, David. The Political System. Knopf. New York. 1953, A system Analysis of political Life. John Wiley and Sons. New York. 1965, A framework for Political Analysis. Prentice - Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.

15. Kaplan, Morton. **System and Process in International Relations**, John Wiley and

Sons. New York. 1957, Bertalnffy, Ludvig von. **General Systems Theory**. Braziller, 1968.

١٦ . انظـر مثـــلاً :

Weltman, John. "The Process of systematist", **Journal of politics**. February 1972. Pp. 592 - 611

١٧ . انظر تفصـــلاً لهـــذه الانتقادات في :

Chilcote, Ronald. **Theories of Comparative Politics. Th Search for a paradigm**. Westview Press Boulder, Colorado. 1981. Pp. 167-161.

18. Coser, Lewis, **The Functions of Social Conflict**. The Free Press, London and New York. 1956.

١٩ . انظر تفصيلاً لهذه النقاط في :

Chilcote, Op.cit. Pp.161-182, Bill & Hardgrave. Op.cit. Pp. 201-217 .

20. Chilcote, Ronald. H. Op.cit.Pp.58, For a detailed discussion: Jons, Edmund S. Against Behaviouralism: a critique of behavioural science. B. Blackwell. Oxford. 1977.

٢١ . انظر في تفصيلات هذا الموضوع :

Rosenau, Pauline Marie. **Post-modernism and the social sciences: insights, inroads and intrusions**. Princeton, New Jersey. Princeton University Press. 1992. Pp. 77-89, 138-166.

22. Downs, Anthony. An Econmic Theory of Democracy. New York: Harper & Row. 1957.

23.Bates, Robert. **States and markets in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policy.** Berkeley: The University of California press. 1981.

٢٤ . يستند هـــذا العرض لما كتبه جابرييل ألموند :

Almond, Gabriel. 1990. op.cit. 117-137 .

25. Buchanan, james & Tullock, Gordon. **The Calculus of consent**. Ann Arbor. The University of Michigan Press. 1962.

٢٦ . انظر عرضاً لهذه الاجتهادات في :

Schubik, M. **Game Theory in the Social Sciences**. Cambridge. MA. MIT Press. 1984.

27. Powell, Robert. "Game Theory, International Relations Theory and the Hobbesian

Stablization" in Katznelson, Ira & Helen V. Milner. Political Science, State of the Discipline. Published for the American Political Science Association. New York, Washington and London. W.W. Norton. 2002 Pp. 755-758

28. Heap, Shaun P. Hargreaves and Yanis Varoufakis. **Game Theory: A Critical Introduction**. London and New York: Routledge. 1995. Pp. 4 - 30.

29. Ibid. Chas. 4-8, Pp. 111-257.

30.Schelling, Thomas. **Strategy of Conflict**. London and New York. Oxford University Press. 1960.

٣١ . انظر على سبيل المثال :

Sen, Amartia. "Rational Fools" in **Philosophy and Public Affairs**. 1977. No. 6. Pp. 317-344.

٣٢ . اتحاد الجامعات العربية . دليل التخصّصات الرئيسية والفرعية في الجامعات العربية . القاهرة . اتحاد الجامعات العربية ، ١٩٩٩ . أعداد متفرّقة .

33. Joh Cunnell. "The Real Revolution in Political Science". In **PS : Political Science and Politics**.Vol. xxxvii, No.1, January 2004. Pp. 47-51.